

الفصل الأول

العلامة الإعرابية

obeikandi.com

الفصل الأول

العلامة الإعرابية

مدخل :

يدور هذا الفصل حول آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى - فى العلامة الإعرابية - وهى : الضمة ، والكسرة ، والفتحة ، والسكون ، وما يتعلق بهذه العلامة من قضايا ، وأهمها - مفهوم النحو عند النحاة القدماء ، ودلالة الضمة ، ودلالة الكسرة ، ودلالة الفتحة ، وما استقر عليه فكر النحاة من نظرية العامل. والحديث عن العلامة الإعرابية - يستلزم - بطبيعة الحال - الحديث عن علامة البناء - من حيث الأصالة ، والفرعية، وسوف نعرض لهذه الآراء بشىء من الإيجاز معقبين عليها بما نراه فى موضوعية تامة، وإنصاف كامل: دون تحيز مع النحاة ، ولا تعصب لهم أو عليهم .

رأيه فى مفهوم النحو عند النحاة :

لقد اتبع الأستاذ إبراهيم مصطفى فى كتابه : إحياء النحو - النحاة القدماء ، فابتدأ موضوعاته بالحديث عن مفهوم النحو عند النحاة ، فتحدث عنه تحت عنوان : (حد النحو كما رسمه النحاة) ، ^{٢٧} ، ونلاحظ أن المؤلف قد استعمل مصطلح المناطقة

^{٢٧} - إحياء النحو : ١

والفلسفة مع أنه يعيب على النحاة إدخالهم مصطلحات المنطق
والفلسفة فى علم النحو ، فهو بهذا الصنيع متناقض مع نفسه ،
فما ك ينبغى أن يستعمل ما دعا إلى تخليص النحو منه .
ثم ينقل المؤلف ما ذكره النحاة من تحديد مفهوم النحو - بأنه :
علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء ، ثم يعقب على
هذا التعريف - بقوله : " فيقصرون بحثه على الحرف الأخير
من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهى الإعراب
والبناء ، ثم هم يعنون كثيرا بالبناء ، ولا يطيلون البحث فى
أحكامه ، وإنما يجعلون مهمهم منه بيان أسبابه وعمله ، فغاية
النحو بيان الإعراب ، وتفصيل أحكامه ، حتى سماه بعضهم علم
الإعراب " ٢٨ .

فهو فى هذا النص يبين أن النحاة القدماء - قصروا
جهدهم على دراسة أحوال أواخر الكلم إعرابا أو بناء ، ثم يذكر
ما يراه مفهوما صحيحا للنحو ، فيقول : " وفى هذا التحديد
تضييق شديد لدائرة البحث النحوى ، وتقصير لمداه ، وحصر له
فى جزء يسير مما ينبغى أن يتناوله ، فإن النحو - كما نرى ،
وكما يجب أن يكون - هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما
يجب أن تكون عليه الكلمة فى الجملة ، والجملة مع الجمل ،
حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدى معناها " ٢٩ .

٢٨ - إحياء النحو : ١ .

٢٩ - إحياء النحو : ١ .

فقد حكم المؤلف على النحاة - بأنهم لم يعنوا إلا بقضايا الإعراب والبناء ، وكان حكمه هذا مبنيًا على ما نقله عن بعضهم من تعريف للنحو ، وقد زعم أنه أول من يأتي بمفهوم جديد صحيح للنحو ، وهو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة، وهذا المفهوم - في الحقيقة - ليس من ابتكار المؤلف، بل هو ماثوث في كتب النحاة ، فليس من المعقول - أن هذه المجلدات الضخمة التي بين أيدينا - لم تتناول في أبوابها وفصولها سوى الإعراب والبناء ، فنحن إذا ذهبنا إلى أقدم مصنف وصل إلينا في النحو - وهو كتاب سيبويه ، وتصفحنا موضوعاته الأولى - لوجدناه ينتقل من الحديث عن الإعراب والبناء - وهو ما سماه (مجارى أواخر الكلم من العربية) - بعد صفحات قليلة - إلى الحديث عن المسند والمُسند إليه، فيبين مدى ارتباط المسند بالمُسند إليه ، أو ارتباط المسند إليه بالمُسند ، فيقول : " وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبنى عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء " ٢٠ .

٢٠ - الكتاب ١ / ٢٣ .

فهو يبين العلاقة بين ركني الجملة : اسمية كانت أو فعلية، وهى ما تسمى بالإسناد ، فهل فى حديثه هذا ما يتصل بالحركة الإعرابية، ثم نجد سيبويه ينتقل من هذا الباب - إلى باب آخر لاصلة له أيضا بالعلامة الإعرابية ، وهو ما سماه : (باب اللفظ للمعاني) ، وفى هذا الباب يتحدث عن العلاقة بين الألفاظ ومعانيها فيقول : " اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين.

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين - نحو : جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف - قولك : وجدت عليه - من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة^{٢١}.

فهو يبين العلاقة بين اللفظين ، وهى - إما أن تكون علاقة تباين كما فى المثال الأول ، أو علاقة ترادف فى ، كما فى المثال الثانى أو علاقة اشتراك، كما فى المثال الثالث . وليس فى ذلك ما يتصل بالعلامة الإعرابية .

وإذا سرنا مع سيبويه فى أبواب كتابه - نجده يتحدث بعد ذلك عما يكون فى اللفظ من أعراض ، فتحدث عما يعرض لبعض حروف الكلمة من حذف : كحذف النون من (يكن) -

^{٢١} - الكتاب ١ / ٢٤ .

في حالة جزمه بالسكون ، فيقال : (لم يك) ، وكحذف الياء من الفعل في قولهم : (لا أدري) ، كما تحدث عن استغنائهم عن ماضي: (يدع) - بما هو في معناه ، وهو : (ترك) ^{٢٢} .
وليس في هذا - كما نري - ما يتعلق بالعلامة الإعرابية .

ثم ينتقل سيبويه بعد هذا الباب مباشرة- إلى باب يبعد كل البعد عما يتصل بالإعراب والبناء، وهو ما سماه : (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، وتحت هذا الباب - يقسم الكلام - إلى ما هو مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن - فقولك : أتيتك أمس وسأيتك غدا ، وأما المحال - فإن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غدا ، وسأيتك أمس ، وأما المستقيم الكذب - فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، وأما المستقيم القبيح - فإن نضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكى زيد يأتيتك ، وأما المحال الكذب - فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس ^{٢٣} .

فهو يذكر ببراعة فائقة -أنماط التعبير العربي ، ويضع كل نمط أمام المنظار اللغوى الصحيح الذي يميز صحيحه من فاسده، وهل فى ذلك كله شىء يتصل بالإعراب أو البناء، وكيف

^{٢٢} - الكتاب ١/ ٢٥ .

^{٢٣} - الكتاب ١/ ٢٥ ، ٢٦ .

غاب ذلك كله عن المؤلف، مما جعله يحكم على النحاة -وعلى رأسهم سيبويه- بأنهم قصروا حديثهم على الإعراب والبناء، وتركوا ما عداهما من قوانين تأليف الجملة العربية.

وبعد أن حمل المؤلف على النحاة -وعلى رأسهم سيبويه، متهما إياهم بالقصور في الدرس النحوي، ووقوفهم عند قضايا الإعراب والبناء- أشاد بعالمين في النحو والبلاغة، وهما - أبو عبيدة معمر بن المثنى، وعبد القاهر الجرجاني، فقال: "وقد بدا لبعض النحاة مسلك آخر في درس العربية يتجاوز الإعراب إلى غيره من القواعد العربية، فألف أبو عبيدة: معمر بن المثنى المتوفي سنة مائتين وثمان للهجرة - كتابا في مجاز القرآن، حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها، وكان بابا من النحو جديرا أن يفتح، وخطوة في درس العربية حرية أن تتبع الخطأ الأولى في الكشف عن علل الإعراب، ولكن النحاة والناس من ورائهم - كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه، وفتتوا به كل الفتنة " ^{٣٤}

ثم نقل المؤلف من مجاز أبي عبيدة - ما يدل به على أنه تجاوز حد الإعراب - إلى الحديث عن غيره من قضايا النحو، فذكر حديث أبي عبيدة عن عود الضمير على أحد شيئين متقدمين، كما في قوله تعالى: "والذين يكتزون الذهب والفضة

^{٣٤} - إحياء النحو: ١١.

ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم " ^{٣٥} ، وقوله تعالى: " وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما " ^{٣٦} ، فالأصل (ولا ينفقونها)، (انفضوا إليهما) ^{٣٧}

فالمؤلف يشيد بما تناوله أبو عبيدة من قضايا التقديم والتأخير، والحذف والذكر، وسر الاختلاف بين الضمير ومرجعه، والالتفات، وكأنه لم يسبق إليها، وكأن هذه القضايا لم يفتن إليها سيبويه، ثم إن الناس قد شغلوا بسبويه، ونحوه - على الرغم من قصوره - عن مجاز القرآن لأبي عبيدة، وكان هو الأجدر أن يعنى به الناس، لسيره على الدرب الصحيح للنحو، ولو تصفح المؤلف - كتاب سيبويه - بشيء من الموضوعية والإنصاف لوجده سبق إلى الحديث عن كل هذه القضايا، ولنضرب مثلاً - ما رواه عن الخليل من تنزيل غير العاقل - منزلة العاقل، في قوله تعالى: (وَكُلٌّ فِي فَلكٍ يَسْبَحُونَ) ^{٣٨} (وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَايتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) ^{٣٩} (يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ) ^{٤٠} ، فيقول سيبويه راويا عن الخليل: "فزع"

^{٣٥} - التوبة: ٣٤.

^{٣٦} - الجمعة: ١١.

^{٣٧} - راجع ما نقله المؤلف من مقدمة مجاز القرآن: ١٣.

^{٣٨} - يس: ٤٠.

^{٣٩} - يوسف: ٤.

^{٤٠} - النمل: ١٨.

أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، ولما ذكرهم بالسجود،" وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تُحدّث عن الأناسي، وكذلك (فِي فَلَاكِ يَسْبَحُونَ)، لأنها جعلت في طاعتها، وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئا منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ويبصر الأمور " ^{٤١}.

فالم تأمل أدنى تأمل في كلام سيبويه عن استعمال ضمير العقلاء لغير العقلاء - لا يجده يختلف قليلا أو كثيرا عما تعرض له أبو عبيدة في كتابه :مجاز القرآن، بل إن كتاب سيبويه لم يترك من قواعد العربية • مسألة -إلا طرقها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ثم جاء النحاة من بعده، وأكبوا عليه درسا وحفظا، ثم وسعوا في مسائله شرحا وتفصيلا، وما كان لأبي عبيدة أن يأتي بما أتى به في مجاز القرآن -لولا اطلاعه، وعكوفه على كتاب سيبويه .

ثم انتقل المؤلف إلى عبد القاهر الجرجاني -وهو الذي أشاد به أيضا، لما قدمه للنحو العربي من جهود تجاوزت قضايا الإعراب والبناء إلى ما يتعلق بنظم الكلام وتأليفه وكما أبدى المؤلف حزنه على انصراف الناس عن مجاز أبي عبيدة وانشغالهم بكتاب سيبويه، فكذلك أبدى امتعاضه من انصراف الناس عن جهود عبد القاهر أيضا، فقال: " كان الذي صرف

^{٤١} - الكتاب ٢ / ٤٧

النحاة عن مجاز أبى عبدة - فتنتهم بنحو سيبويه، وقرب عهدهم بكشفه، أما نظم عبد القاهر، فقد كان نصيبه أبخس، وشغل الناس عن فهمه - أمران:

الأول: عام يتصل بحال العلم فى القرن الخامس، عصر أبى بكر يعنى عبد القاهر، إذ كانت العقول قد همدت وقيدت بسلاسل من التقليد حرمت عليها تقبل أى ابتداع أو تجديد .

الثانى: خاص يعود إلى طبيعة المذهب، وأن أساسه الذوق، وتتبعه الحس اللغوى لزنة الأساليب ودرك خصائصها، وقد كانت العجمة إذ ذاك غالبية بغلبة الأعاجم، والعلماء واقفون من علم العربية عند ظاهر لفظها^{٤٢} فهو يبين - أن الناس - كانوا أشد انصرافاً عن نحو عبد القاهر، ويرجع ذلك كما يقول المؤلف - إلى جمود الحياة العلمية بسبب التقليد - الذى ساد فى ذلك العصر، كما يرجع ذلك أيضاً إلى عدم وجود الحس اللغوى نتيجة العجمة - التى كانت غالبية على الناس حينئذ .

وما ذكره المؤلف من أسباب أدت إلى عدم العناية بما قدمه أبو عبدة، وعبد القاهر - فى مجال النحو ليست قريبة من الواقع إلى حد بعيد، فكيف ينشغل الناس، أو يفتنون بكتاب سيبويه على حساب ما جاء به أبو عبدة فى مجازه، مع أن أبا عبدة تأثر كغيره من النحاة بكتاب سيبويه تأثراً كبيراً، وقانون

^{٤٢} - إحياء النحو: ١٩، ٢٠.

التطور يقتضى أن يزيد المتأثر على ما تأثر به ، وأن يضيف إليه ما شاء مما تقتضيه طبيعة الدراسات القرآنية ، لأن أبا عبيدة يعد من المفسرين الذين اتجهوا فى تفسيرهم للقرآن - اتجاها لغويا نحويا بلاغيا " وهكذا كان منحى العرب فى أسلوب التعبير هو السند الذي اعتمد عليه أبو عبيدة فى تفسير ما تناول من آيات القرآن الكريم ، إيمانا منه بأنه نزل بلغتهم ، ففيه مثل ما فى الكلام العربي من وجوه الإعراب ، ومن الغريب والمعانى " ٤٣ .

فطبيعة الدراسات القرآنية - تقتضى مجاوزة الإعراب والبناء - إلى قضايا مختلفة كالقديم ، والحذف ، والمقارنة بين الأساليب المتنوعة ، ومعانى الكلمات الحقيقية والمجازية ، والعلاقة بين الضمير ومرجعه ، والعلاقة بين الجمل والتراكيب ، ولم يكن كل ذلك بدعا من الدراسات النحوية ، بل عالجا سببويه تصریحا ، أو تلميحا ، ثم إن الناس لم ينصرفوا عن مجاز أبى عبيدة - كما زعم المؤلف ، بل عنوا به عناية كبيرة ، وكان مجاز أبى عبيدة - ثورة فى مجال التفسير حيث فتح أمام المفسرين فيما بعد - أبوابا رحبة فى الدراسات القرآنية ، فقد تأثر به كثير من المفسرين ، مثل الزمخشري فى الكشاف ، وغيره ، ولعلنا نعجب من وقفة المؤلف عند أبى عبيدة فقط مع أن كثيرا من كتب التفسير -

^{٤٣} - البحث البلاغى عند العرب تأصيل وتقييم للدكتور شفيع السيد / ١٨

نحت منحى أبى عبدة فى تفسير القرآن الكريم-تفسيرا يعنى
باللغة والنحو والبلاغة " .

أما عبد القاهر الجرجاني - الذي عده المؤلف خارجا عن
دائرة النحاة الذين عنوا بالإعراب والبناء فقط، حيث تجاوز ذلك
إلى الحديث عن تأليف الكلام ونظمه- فلم يغفل الناس عن جهده ،
وعما أحدثه فى مجال النحو والبلاغة من تجديد وتطوير، ولم
يأت عبد القاهر بهذا من فراغ، بل سبقته دراسات بلاغية كثيرة
استطاع هو أن يخرج من تلك الدراسات بنظرية النظم، فلم يقتنع
عبد القاهر بمن أثروا اللفظ على المعنى ، ولا بمن أثروا المعنى
على اللفظ ، من ولا سورا بينهما ، ولذلك أتى بنظريته التى
ربطها بتوخى معانى النحو مع وضع كل كلمة فى مكانها التى
تحسن فيه من التركيب ، وهذا ما سماه بالنظم، وقد طبق ذلك على
القرآن الكريم مما يعد سرا من أسرار إعجازه ، وهذه النظرية
جمعت بين فصاحة الكلمة، وبلاغة التركيب، وحسن النظم، وصحة
المعنى، وسلامة النحو، وفى ذلك يقول عبد القاهر : " اعلم أن
ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو،
وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التى نهجت، فلا
تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك ، فلا تخل بشيء
منها. وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى
وجوه كل باب وفروقه، فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها

فى قولك (زيد منطلق)، و(زيد ينطلق)، و(المنطلق زيد)، (زيد هو المنطلق)، و(زيد هو منطلق)"^{٨١} فهذا ربط -كما نرى -بين البلاغة والنحو ، وهذا يقتضى تجاوز الحديث عن الإعراب والبناء -إلى مراعاة الفروق الدقيقة بين أنماط التعبير المختلفة ، ومراعاة وضع كل كلمة فى موضعها التى تحسن فيه، وتحاشى الموضع التى تقبح فيه، مع مراعاة ما تقتضيه قوانين النحو وأصوله ، وكما أن أبا عبيدة ترك أثرا واضحا فيمن جاءوا بعده من المفسرين، فكذلك عبد القاهر -فقد ترك أثرا واضحا فيمن جاءوا بعده من البلاغيين، وكانت نظرية عبد القاهر فى النظم -محط أنظار العلماء قديما وحديثا، ولم يغفل عنه أحد فى زمانه ولا من بعد زمانه، ولم يكن عصر عبد القاهر - عصر ركود علمى - كما زعم المؤلف ، بل كان عصر ازدهار ثقافى التفت فيه الثقافة العربية بالثقافة الأعجمية، فتمخضت عن الثقافتين -ثقافة إسلامية جمعت بين الماضى والحاضر، وخلاصة الأمر أن ما جاء به أبو عبيدة، ثم عبد القاهر -كان نتيجة جهود متضافرة على مدى قرون، وكانت بداية النضج كتاب سيبويه، حيث تضمن قواعد العربية من أصوات وصرف ونحو ، ثم أخذ العلماء من بعده ينهلون منه، ويزيدون عليه بالشرح والتفصيل ، والترتيب والتبويب.

^{٨١} -دلائل الإعجاز : ٨١

ولا يتسع المقام لعرض نماذج من جهود النحاة، للرد بها على المؤلف دليلاً على أنهم لم يقتصروا على قضايا الإعراب والبناء - كما زعم المؤلف، بل تجاوزوها إلى قضايا نحوية مختلفة، وحسبنا هذا التراث الضخم، والثروة الهائلة من المصنفات المطولة، ألم ينظر فيها المؤلف، وهل وجدها كلها تدور حول ما يتعلق بضبط آخر الكلمة فقط، ألم تكن هناك مؤلفات نحوية خصصها أصحابها للحديث عن معاني الحروف والأدوات - ومن خلال تناولهم للحروف والأدوات ودورها في بناء الجملة - عالجوا كثيراً من القضايا النحوية واللغوية التي لا تقف عند حد ضبط أواخر الكلم ومن هذه المؤلفات: اللامات للزجاجي المتوفى سنة ثلثمائة وسبع وثلاثين، وقد طبع في دمشق عام ألف تسعمائة وتسعة وستين - بتحقيق الدكتور مازن المبارك، ومنازل الحروف للرمانى المتوفى سنة ثلثمائة وأربع وثمانين، وقد طبع في النجف عام ألف وتسعمائة وتسعة وستين - بتحقيق محمد حسين ياسين، وفي لاهور عام ألف وتسعمائة واثنين وسبعين، ثم طبع في جدة عام ألف وتسعمائة وواحد وثمانين - باسم معاني الحروف، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبى، والأزهرية في علم الحروف للهروى المتوفى سنة أربعمائة وخمس عشرة، وقد طبع في دمشق عام ألف وتسعمائة وواحد وسبعين - بتحقيق عبد المعين الملوحي، والجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى

المتوفى سنة سبعمائة وتسع وأربعين، وقد طبع في دمشق عام ألف وتسعمائة وثلاثة وسبعين بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل ومغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام المصرى المتوفى سنة سبعمائة وإحدى وستين، وقد طبع أولاً بتحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ، ثم طبع بتحقيق الدكتور مازن المبارك ، وعلى حمد الله، وراجعه سعيد الأفغانى ورصف المبانى فى حروف المعانى للمالقي المتوفى سنة سبعمائة وإحدى وسبعين بتحقيق أحمد خراط ، ونشره المجمع العربى بدمشق عام ألف وتسعمائة وخمسة وسبعين ومعجم الأدوات النحوية وإعرابها فى القرآن الكريم - للسيوطى المتوفى سنة تسعمائة وإحدى عشرة ، وهو النوع الأربعون من كتاب الإتيقان فى علوم القرآن ، وقد قام بتخليصه وتحقيقه الشيخ عبد العزيز عز الدين السروان، ويوسف على بديوى، وقد طبع فى دمشق عام ألف وتسعمائة وثمانية وثمانين^{٥٠}، إلى غير ذلك من المؤلفات النحوية المتنوعة المتعددة المناهج والمباحث، وما كان للأستاذ إبراهيم مصطفى أن يتذكر لهذه الجهود العظيمة - التى لا يزال يتأثر لاحقها بسابقها، وإذا كان المؤلف يرى تقصير النحاة فى دراسة الأساليب: كطرق الإثبات والنفى، والتوكيد، والتوقيف، والتقديم والتأخير، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها

^{٥٠} - مقدمة معجم الأدوات النحوية وإعرابها فى القرآن الكريم ٧/

من غير درس، إلا ما كان منها ماسا بالإعراب^{٤٦} - فإن هذا اتهم لا يوافق الواقع النحوى ، لأن النحاة لم يغفلوا هذه الأساليب، فعالجوا فى كتبهم - الإثبات والنفى، والتأكيد والاستفهام، والتعريف والتكثير، والقسم، ولم تغادر شيئا مما يجب أن يكون، ومما يرغب فيه المؤلف إلا أفاضت القول فيه، وطوت حواشيه وأطرافه^{٤٧}.

رأيه فى دراسة الأدوات النحوية

لم يتهم الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة القدماء - بالتقصير فى دراسة الأساليب النحوية : كأساليب النفى، والتأكيد، والاستفهام، وغيرها - فقط ، بل يتهمهم أيضا ، ويعيب عليهم دراستهم لأدوات النفى - دراسة متفرقة حيث يدرسون كل أداة فى مكان من أبواب النحو، فيقول: "فالنفى مثلا كثير الدوران فى الكلام ، مختلف الأساليب فى العربية ، متعدد الأدوات ، ينفى بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم، وكان جديرا أن يدرس منفردا لتعرف خصائصه، وتميز أنواعه وأساليبه ، ولكنه درس مفرقا على أبواب الإعراب ممزقا^{٤٨} كما يعيب عليهم أيضا - دراسة التأكيد ، وأدواته - دراسة متفرقة على أبواب النحو أيضا ، مثل :

^{٤٦} - إحياء النحو / ٣

^{٤٧} - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة / ٢٧

^{٤٨} - إحياء النحو / ٣ ، ٤ .

(إن)، والتوكيد فى التوابع، ونونى التوكيد فى الفعل المضارع، فيقول: "ومثل السنفى فى ذلك التأكيد يدرسونه فى باب (إن)، ويقرنون بـ (إن) المؤكدة- (أن) الواصلة، و (ليت) المتمنية، لأنها أدوات تَمَثَّل فى العمل، وإن تباعد ما بينها فى المعنى والغرض، وفى باب الفعل يذكرون نونى التوكيد، وأحكامهما، لأثرهما فى إعرابه، وفى بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا: يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمها فى الإعراب -حكم ما قبلها، ولو جمعت أساليب التوكيد فى العربية- ما ذكرنا وما لم يذكر ويبين ما يكون تنبيهها للسامع، وما يكون تأكيدا للخبر، وما يكون تقوية لرغبة، لكان أقرب إلى أن تدرس كل أنواع التوكيد، ويبين لكل نوع موضعه، ولكان أدنى إلى توضيح أساليب العربية وسرها فى التعبير"^٩ فالمؤلف كان ينتظر من النحاة القدماء -أن يصنفوا أبواب النحو -تصنيفا قائما على مراعاة المعانى، فهو يتمنى أن تدرس أدوات النفى -مثلا تحت باب واحد، بغض النظر عما بين هذه الأدوات من فروق نوعية، أو عملية، فهو لا يريد أن تدرس (ليس) فى باب (كان)، ولا تدرس (لا) مرة فى باب (كان)، ومرة ملحقة بـ (إن)، وما فعل النحاة القدماء ذلك -إلا مراعاة للعمل فقط، وهو ما يرفضه المؤلف

^٩ - إحياء النحو / ٥، ٦

انطلاقاً من دعوته إلى اعتبار الإعراب أو البناء، أو ضبط
أواخر الكلمات -أساساً لدراسة النحو.

كذلك يدعو المؤلف إلى دراسة أدوات التأكيد - فى باب
مستقل أيضاً بغض النظر عما بينها من فروق أخرى غير معنى
التأكيد، ويرى المؤلف أن صنيع النحاة فى دراسة الأساليب -
تشتت وتفرق لأبواب النحو، على حين نرى أن دعوة المؤلف
إلى تصنيف الأدوات النحوية -تصنيفاً معنوياً بحتاً، بغض النظر
عن كيفية استعمالها، وموضعها من التركيب، وأثرها فيما بعدها
فى إطار السياق، ونوعها من حيث الفعلية، والحرفية،
والاسمية -هى التى تؤدى إلى تشتت الأبواب النحوية وتمزيقها
- وإن كان الفارئ - قد يقتنع بدعوته لأول وهلة، ولكنه لا يلبث
أن يزول اقتناعه هذا بأدنى تأمل .

وهذه الدعوة من المؤلف -لم تكن بمعضلة على النحاة، فقد
كان من السهل عليهم - أن يتبعوا هذا التصنيف، وليس معقولا أن
يكون ذلك قد غاب عنهم، ولكنهم اتبعوا المنهج الصحيح، فى
تبويب النحو، وهو المنهج الذى راعوا فيه -التشابه بين الأدوات -
من حيث العمل أولاً، ثم من حيث النوع، فقد درسوا (ليس) -
مع (كان)، وأخواتها، لأنها تشبهها - فى العمل، وفى الفعلية، وفى
النقص، وفى اختصاصها بالجملة الاسمية، فكيف يتجاهلون كل
هذه الوجوه فى الشبه، ويدرسونها مع أدوات النفى الأخرى، مع

أنها لا تشبهها -شبهها متفقا عليه -إلا فى النفى، لأن (ما) و (لا)، و(إن) -لا تتفق مع (ليس) -إلا فى النفى ،أما من حيث العمل -فإن الشبه بينها وبين (ليس) غير متفق عليه ،بل يجوز استعمال هذه الأحرف مهمة، ولذلك درسها النحاة ملحقة بباب (كان)، ولم يعدوها داخلة فى الباب. وإذا ذهبنا إلى (لا) -فإننا نجد النحاة -قد درسوها ملحقة بباب (كان) تارة، وملحقة بباب (إن) تارة أخرى، ولم يفرقوا بينهما -لمجرد اختلافهما فى العمل ،حيث تعمل الأولى -عمل (كان)، وتعمل الثانية -عمل (إن) ،بل هما مختلفتان فى المعنى -وإن اتفقتا فى إفادة النفى - غير أن كلامهما -تفيد النفى بطريق مخصوص ،فالعاملة -عمل (ليس) -تفيد نفى الواحد، أو نفى الجنس، وإفادتها نفى الجنس -على سبيل الاحتمال، أما العاملة عمل (إن) -فإنها تفيد نفى الجنس على سبيل القطع أو التخصيص، فضلا عن كونها تشبه (إن) -فى إفادة التأكيد، غير أنها تؤكد النفى^{٥٠}.

ولما كانت (إن)، (لم)، و(لما) -تختص بالدخول على الفعل المضارع، فتؤثر فيه نصبا وجزما - درسوها مع الفعل المضارع مع بيان استعمال كل منها، والمعنى الذي تفيدته فالجامع بين هذه الأدوات كلها - هى النفى ،ولكن لكل منها خصائص معنوية واستعمالية وعملية، فلو درست هذه الأدوات تحت باب مستقل لأدى ذلك إلى دراسة أبواب مختلفة فى النحو، ثم إن مراعاة

^{٥٠} -راجع شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان عليه : ٢ / ٣ ، ٤

العمل لكل أداة من هذه الأدوات، مما يجعلها فى الباب الذى تختص به -ليس عيباً، وليس إخلالاً بمنهج النحاة، لأن الغرض من دراسة النحو وضع كل كلمة فى سياقها الصحيح من الجملة، والوقوف على مدى تأثيرها بما قلبها، حتى يستقيم اللسان فى ضبط أواخر الكلمات، وهذه عناية لا ينبغي أن تتكرر، ولا تمنع من دراسة الجملة العربية من شتى جوانبها .

على أن النحاة القدماء لم يتفقوا على منهج واحد فى تناول الأبواب أو المسائل النحوية، بل صنفها كل منهم على حسب ما يراه.

وما قلناه فى النفى - ينطبق أيضاً على الأساليب الأخرى: كالتأكيد، فإن وسائل التأكيد فى اللغة، وأدواته -كثيرة ومتنوعة، منها ما له ألفاظ مخصوصة، ومنها ما يدرك من بناء الجملة نفسه، ومن ألفاظ التأكيد - ما يعمل، ومنها ما لا يعمل فضلاً عن اختلاف ألفاظ التأكيد فى النوع والاستعمال، فمنها ما هو حرف، ومنها ما هو اسم، ومنها ما هو مرتبط معين من الكلمات، كارتباط (قد) -بالفعل الماضى، أو المضارع، وارتباط النون -بالفعل المضارع أو الأمر وارتباط اللام -بالمبتدأ، وبما بعد (إن) -المكسورة، أو بجواب القسم، أو بجواب (لو) ومن ألفاظ التوكيد - ما هو مرتبط بباب واسع من أبواب النحو -وهو باب التوابع، فكيف تدرس هذه الأدوات أو الألفاظ تحت باب مستقل

بمعزل عن أبوابها التي تتطلبها ،فكان لابد أن تدرس في أبوابها، على أن النحاة لم يهملوا توضيح معناها الذي تفيد في التركيب .

وعلى الرغم من دراسة النحاة للأدوات والأساليب - في أبواب متعددة ،على حسب خصائصها وارتباطها بهذه الأبواب - فإن كثيرا من النحاة لم يهمل دراسة الأدوات أو الأساليب دراسة مستقلة، راعوا ما بينها من شبه معنوى-كما دعا المؤلف، وأمامنا نماذج كثيرة لا يتسع المقام لعرضها ،وحسبنا نقدم مصنف في النحو- وهو كتاب سيبويه، فالمتتبع لموضوعاته يجد عالج كثيرا من الأساليب والأدوات- في دراسة مستقلة ،ومن ذلك -تناوله لأساليب النفي، فهو يذكر هذه الأبواب المتتالية، وكلها يدور حول النفي، وهي: " هذا باب النفي بلا"، "هذا باب المنفى المضاف بلام الإضافة"، "هذا باب يثبت فيه التتوين من الأسماء المنفية"، "هذا باب وصف المنفى"، "هذا باب لا يكون الوصف إلا منونا"، "هذا باب لا تسقط فيه النون إن وليت لك"، "هذا باب ما جرى على موضع المنفى لا على الحرف الذي عمل في المنفى"، "هذا باب ما لا تغير فيه الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا"، "هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع"، "هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن

حاله التى كان عليها قبل أن تلحق ^{٥١} فإن سيبويه فى هذه الأبواب - قد تناول (لا)، فتحدث عنها فى حال كونها عاملة عمل (إن)، متتبعا صور ما دخلت عليه إعرابا وبناء، ثم تحدث عنها، وهى مهملة، فلا تتغير الجملة بعدها اسمية كانت أو فعلية. وفى موضوع آخر يتناول سيبويه طريقة نفى الفعل، فيقول "وهذا باب نفى الفعل، إذا قال: فعل فإن نفيه لم يفعل، وإذا قال: قد فعل فإن نفيه لما يفعل، وإذا قال: لقد فعل فإن نفيه ما فعل، لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل، وإذا قال: هو يفعل، أى هو فى حال فعل، فإن نفيه ما يفعل وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعا فنفيه لا يفعل، وإذا قال: ليفعلن - فنفيه لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن، فقلت: والله لا يفعل، وإذا قال: سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل" ^{٥٢} فإن سيبويه فى هذا الباب الموجز - بين ما هو نفى للماضى غير المؤكد، وما هو نفى للماضى المؤكد، وما هو نفى للحال، وما هو نفى للمستقبل المؤكد منه، وغير المؤكد، وما هو نفى للمستقبل الواقع بعد التسويف ^{٥٣} فهو لا يخص أداة نفى - بالحديث، ولكن حديثه ينصب على طريقة نفى الفعل الماضى، والمضارع، ويوازن بين أنماط من

^{٥١} - الكتاب ٢ / ٢٧٤ : ٣٠٩

^{٥٢} - الكتاب ٣ / ١١٧

^{٥٣} - النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة للأستاذ محمد عرفة / ٥٠

التعبير في حالة الإثبات، وفي حالة النفي، وهذه الموازنات تقوم على اعتبارات معنوية دلالية بحتة لا صلة لها بالإعراب أو البناء.

وقد اتجه جماعة من النحاة إلى التصنيف المعجمي للنحو، فتناولوا الأدوات تناولاً قائماً على تصنيفها حسب الحروف الهجائية، وقد ذكرنا آنفاً - طائفة من هذه المصنفات، ولعل من أشهرها وأوسعها معنى اللبيب لابن هشام، فقد تناول كل أداة من الأدوات النحوية، فدرسها دراسة مستقلة، مبيناً حقيقتها ومعناها، وعملها، وكيفية استعمالها، فهو على سبيل المثال - حينما تناول (لا) - فإنه قسمها إلى ثلاثة أوجه :

الوجه الأول - (لا) النافية، وهذه تأتي على خمسة أنواع :

١ - (لا) العاملة عمل (إن)، وهنا يقارن بينها وبين (إن)

٢ - (لا) - العاملة عمل (ليس)، وهنا يقارن بينها وبين (ليس)

٣ - (لا) العاطفة، وهنا يبين شروط العطف بها.

٤ - (لا) الجوابية، وهي المقابلة لـ (نعم)

٥ - (لا) المستعملة في غير هذه الأنواع في تراكيب مختلفة .

الوجه الثاني - (لا) الناهية، وهي المختصة بالفعل المضارع الجازمة له .

الوجه الثالث - (لا) الزائدة التي تدخل الكلام لمجرد توكيده وتقويته^{٥١}.

^{٥١} - معنى اللبيب ٢٦٤/١ : ٢٨١

وهكذا فإن النحاة لم يتركوا صغيرة أو كبيرة من الأساليب النحوية - إلا أفاضوا في شرحها وبيانها، سواء أكان تناولهم لها من خلال الأبواب النحوية المختلفة، أم كان تناولها مستقلاً من خلال أداة من الأدوات ،وقد قام الدارسون المحدثون بدراسات عديدة للأساليب النحوية ،وجعلوها دراسات مستقلة، فكم من رسائل -فى الماجستير والدكتوراه - قدمت فى دراسة الأساليب المختلفة -دراسة مستفيضة، وهذه سنة التطور ،فاللاحق يتدارك ما وقع فيه السابق من نقص أو تقصير، ويا ليت المؤلف بدلاً من أن يحمل على النحاة - قد تدارك ما رآه نقصاً فى مناهج النحاة، فلملم شتات المبعثر، وجمعه فى دراسة مستقلة، ولكنه اكتفى بتوجيه النقد اللاذع، واللوم والتهكم .

رأيه فى العامل النحوى

ثم يتعرض المؤلف لنظرية العامل النحوى -التي أفاض فيها النحاة درساً وتحليلاً وتطبيقاً، فأنكر أن يكون للعامل النحوى وجود، كما أنكر أن يكون للعامل أثر فى الحركات الإعرابية وفى ذلك يقول : "أكب النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام، لا يعدلون به شيئاً ،ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغى أن يشغلهم دونه، وألفوا فيه الأسفار الطوال، وأكثروا من الجدل والمناقشة فى تعليقه وفلسفته ،حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفاراً وتأليفات وفلسفة

وجدلا. أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته، وكل علامة من علاماته - إنما تجيء تبعا لعامل في الجملة - إن لم يكن مذكورا ملفوظا - فهو مقدر ملحوظ^{٥٥}، وأخذ المؤلف ينعى على النحاة عنايتهم بالعامل، وشرحهم لأنواعه وشروطه حتى تكاد نظرية العامل عندهم - تكون هي النحو كله، يقول: "أليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل؟! فلم يبق إذا للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل: يستقرئها ويبين مواضع عملها، وشرط هذا العمل، فذلك كل النحو"^{٥٦}، مما جعلهم يضعون مصنفات خاصة حول العامل: كالعوامل المئة لعبد القاهر الجرجاني، ودونوا للعامل شروطا وأحكاما، هي عندهم فلسفة النحو، وسر العربية، ثم أخذ المؤلف يفصل أبعاد هذه النظرية عند النحاة، فكل علامة من علامات الإعراب - هي أثر لعامل، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، فإذا وجد ما ظاهره أنه سلب عاملان على معمول - جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ، وللآخر التأثير في الموضع، كما في: (بحسبك هذا)، (رب رجل لا يحمل قلب رجل)، ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد - خلقوا باب التنازع في العمل، وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من

^{٥٥} - إ. ع. ١١ - ٢٢

^{٥٦} - إحياء النحو: ٢٢

اعتساف وتعقيد، كما قرروا أن الأصل في العمل -لأفعال- ،
 وأنها لا تعمل إلا في الأسماء ولا ترفع إلا اسماً واحداً، ولكن قد
 تنصب أكثر من اسم، وهم يفرقون بين الأفعال في العمل من
 حيث القوة والضعف، فالفعل الجامد -أضعف في العمل من
 المتصرف، ولذلك لا يتقدم معموله عليه، مثل: (نعم) و(بئس)، ولا
 يعمل من الأسماء -إلا ماله شبه بالفعل، كما أن للحروف عملاً
 في الأسماء والأفعال، بشرط أن يكون مختصاً بما يعمل فيه:
 كاختصاص حروف الجر بالأسماء، واختصاص النواصب
 والجوازم بالأفعال، والأصل في مرتبة العامل عندهم -أن يكون
 متقدماً، ولا يتأخر عن معموله -إلا إذا كان قوياً في العمل، وقد
 يعترض العامل - ما يكفه عن العمل، أو ما يعلق عمله في اللفظ
 دون المحل، وكل مجموعة من العوامل تتفق في العمل -جعلها
 النحاة باباً مستقلاً: كباب (كان)، وباب (إن)، وباب (ظن)^{٥٧}، وهكذا
 فإن المؤلف يشرح موقف النحاة من العامل النحوي، والجدل
 الذي أثاره هذا العامل بينهم، كيف أنهم تأثروا في نظريتهم هذه -
 بالمنطق والفلسفة، ويعيب عليهم أن جعلوا العوامل: كالموجودات
 التي تؤثر في غيرها، على أن المؤلف لا يعيب على النحاة -
 تأثرهم المطلق بالفلسفة في زمانهم الذي قد يحتم عليهم هذا
 التأثير، ولكن -كما يقول: "علينا أن ننظر مبلغ توفيقهم، إصابتهم

^{٥٧} - إحياء النحر / ٢٣ : ٢٨

للغاية التى سعوا إليها وهى الكشف عن أحكام الإعراب
وأسراره^{٥٨}.

ثم أخذ المؤلف ينقد نظرية العامل عند النحاة، فيبين عيوبها ،
ومالها من أثر سلبي على الواقع اللغوى، ونلخص هذا النقد -فيما
يلى :

الأول - ما أدت إليه هذه النظرية - من كثرة التقدير ،ففى نحو:
(زيدا رأيته) - يقدرون : (رأيت زيدا رأيته)، وفى نحو قوله
تعالى "وإن أحد من المشركين استجارك"^{٥٩} - يقدرون : [وإن
استجارك أحد من المشركين استجارك]، إلى غير ذلك من أبواب
الإغراء والتحذير وقطع النعت.

الثانى - أن كثرة التقدير - أدت إلى ضياع النحو وأحكامه، كما
أدى إلى احتمال الكلام أكثر من وجه إعرابى ،فهم يقدرون
العامل رافعا، فيرفعون، ويقدرن العامل ناصبا، فينصبون، دون
مراعاة لما يؤدى إليه هذا الاختلاف من اختلاف فى المعنى.

الثالث - أن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية
بمعانى الكلام فى أوضاعه المختلفة، فهم يجوزون فى نحو قولهم:
(كيف أنت وأخوك) - النصب على المفعول معه، والرفع على
العطف ، ولكنهم يضعفون النصب على المفعول معه، لعدم تقدم

^{٥٨} - إحياء النحو / ٣٣ ، ٣٤

^{٥٩} - التوبة : ٦٠.

فعل أو شبهه عليه، ولم يراعوا الفرق في المعنى بين التركيبين، حيث يفيد العطف السؤال عنه، وعن أخيه، أى: (كيف أنت، وكيف أخوك)، على حين يفيد المفعول معه -السؤال عن صلته بأخيه.

الرابع - أن نظرية العامل -أدت إلى كثرة الجدل والخصومة بين النحاة في كل باب من أبواب النحو- حول تحديد العامل، ومن ذلك خلافهم في عامل المفعول به، هل هو الفعل أو شبهه، أو هو الفاعل وحده، أو هو الفعل والفاعل معا، أو هو معنى المفعولية- إلى غير ذلك من الأبواب النحوية.

الخامس - أن نظرية العامل -لم تف بما أراده النحاة، فلم يروا لكل معمول - عاملا موجودا ملفوظا به، فاضطروا إلى تقدير العامل المعنوي: كرافع المبتدأ عند البصريين -وهو الابتداء، وكعامل الخلاف عند الكوفيين -في الظرف المخبر به في نحو: (زيد عندك)، وفي المفعول معه^{١٠}

وينتهي المؤلف من هذه الوجوه النقدية لنظرية العامل - إلى القول: "على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علامته إشارة إلى معنى ولا أثر في تصوير المفهوم، أو إلقاء

^{١٠} - راجع أحياء النحو / ٢٤: ٤١-

ظل على صورته"، ثم يحاول المؤلف أن يستعيض عن العامل بما تشير إليه كل علامة إعرابية من معنى، فيقول: " ونحن نحاول أن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها فى تصوير المعنى، فإن أتمت لنا الهداية إلى هذا، وجدنا عاصما يقينا من اضطراب النحاة، وحكما يفصل فى خصوماتهم العديدة المتشعبة، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى" ^{١١} .

وقبل أن نسير مع المؤلف، لننظر كيف يربط بين العلامات الإعرابية ومعانيها -يجدر بنا أن نعقب على موقف النحاة من العامل قديما وحديثا، فإن العامل النحوى- من الأسس التى قام عليها بناء النحو العربى، وليس الأستاذ إبراهيم مصطفى -أول من أنكر نظرية العامل ودعا إلى طرحها، بل أنكرها غير واحد، ولعل أول من أنكر أن يكون العامل جزءا من الكلام: كالفعل - ابن جنى، حيث يقول " ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك: (ضرب) -إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل، وإنما قال النحويون:

^{١١} - إحياء النحو / ٤١، ٤٢.

عامل لفظي ،وعامل معنوي،ليروك أن بعض العمل
يأتي مسببا عن لفظ يصحبه :كمررت بزيد،وليت عمرا
قائم،وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به،كرفع المبتدأ
بالابتداء،ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ،هذا ظاهر
الأمر،وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث
فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم - إنما هو للمتكلم
نفسه، لا لشيء غيره^{١١}

فإن ابن جني -في هذا النص -يرفض أن يكون العامل -
في الرفع، أو النصب ،أو الجر ،أو الجزم - هو الفعل.أو
الحرف،أو غيرهما من العوامل المعنوية ،بل العامل الحقيقي -
هو المتكلم نفسه،ولكن النحاة نسبوا العمل إلى الفعل وغيره -
نسبة مجازية،وذلك لمصاحبة الفعل أو غيره للمعمول.

ثم جاء من بعده ابن مضاء الأندلسي،فبالغ في إنكار
العامل، وقد عقب على قول ابن جني بقوله:

" فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال،ثم زاد تأكيدا بقوله: (لا
لشيء غيره)،وهذا قول المعتزلة ،وأما مذهب أهل الحق -فإن
هذه الأصوات - إنما هي من فعل الله -تعالى ،وإنما تنسب إلى
الإنسان:كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية "^{١٢}.

^{١١} - الخصائص : ١ / ١١٠، ١١١.

- الرد على النحاة : ٧٧

فابن مضاء يوافق ابن جنى فى أن بعض الكلام - لا يحدث تأثيراً فى بعض ، غير أنه يخالفه فى نسبة هذا الأثر، حيث ينسبه ابن جنى إلى المتكلم نفسه -نسبة حقيقية ،على حين ينسبه ابن مضاء حقيقة إلى الله تعالى ،ويجعل نسبته إلى المتكلم -مجازية ، ولكنهما -فى الحقيقة- متفقان على إنكار العامل على نحو ما ذكر النحاة .

ولما عاب الأستاذ إبراهيم مصطفى على النحاة القدماء نسبة العمل رفعا،أو نصبا،أو جرا ،أو جزما-إلى ما أطلقوا عليه -عوامل -نسبة حقيقية -كان رد الأستاذ محمد عرفة عليه -بأن النحاة القدماء- "قد اختلفوا فى عامل الإعراب ،فمنهم من قال: إن العامل هو المتكلم وما يسمى عوامل هى علامات على النصب والرفع والجر ومنهم من يقول: إن العامل -هو المتكلم ، وما يسميه النحاة عوامل -هى آلات فى العمل،وقد نسب الفعل إليها،لأن من لغة العرب أن تنسب الفعل إلى الآلة،تقول : قطعت السكين ،كما تقول :قطعت بالسكين"^{١١}.

ويخرج الأستاذ محمد عرفة - من وراء عرضه لآراء بعض النحاة فى العامل إلى نتيجة يخالف بها ما قطع به الأستاذ إبراهيم مصطفى ،فيقول الأستاذ محمد عرفة : " إننى خرجت من هذا البحث - بنتيجة تناقض النتيجة التى خرج بها المؤلف ،فقد

^{١١} - النحو والنحاة : ٨٨ .

ذهب المؤلف إلى أن النحاة يذهبون إلى أنها عوامل على الحقيقة ، ويأبون أن يكون المتكلم هو العامل .

أما أنا فالبحت تأدى بى إلى أن النحاة - يرون أن المتكلم هو العامل ، أما الأفعال والحروف والأسماء - التى تسمى عوامل - فهى إما علامات ، وإما آلات فى العمل^{١٥}.

فلم يختلف الأستاذ محمد عرفة - عن الأستاذ إبراهيم مصطفى - فى إنكار العامل النحوى ، باعتباره عاملا حقيقيا محدثا التأثير رفعا أو نصبا أو جرا أو جزما ، وإنما يريد الأستاذ محمد عرفة أن يبين أن الأستاذ إبراهيم مصطفى - ليس أول من هدم نظرية العامل ، كما يريد أن يثبت له - أن النحاة القدماء - برآء مما رماهم به الأستاذ إبراهيم مصطفى من أنهم جميعا - نسبوا العمل - إلى العوامل - نسبة حقيقية ، ولم ينسبوه إليها نسبة مجازية ، باعتبارها علامات أو آلات . ونستطيع بعد ذلك أن نقول : إن هذا الخلاف - بين النحاة حول حقيقة العامل النحوى - إنما هو خلاف عقلى فلسفى ، لأنه مبنى على أنهم نظروا إلى العامل ، كأنه كائن حى : هو الذى يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم ، هذا ما دفع بعضهم إلى القول تارة - بأنه المتكلم ، وتارة - بأنه هو الله - تعالى ، ولو أنهم نظروا إلى العامل نظرة لغوية بحتة بعيدة عن المنطق والفلسفة - لما وقعوا فى هذا الجدل والخلاف ولوجدوا أنفسهم

^{١٥} - النحو والنحاة : ٨٩ .

متفقين على أن الفاعل مثلا مرفوع، لارتباطه بالحدث: فعلا كان، أو مصدرا، أو وصفا- على جهة الإسناد، وأن المفعول به منصوب، لارتباطه بالحدث- على جهة التعدية، فإن الفعل إذا، أو ما يشبه الفعل- هو الذي أحدث هذا التأثير المعنوي-الذي ترتب عليه الرفع أو النصب، وهذا التأثير- قد تم داخل إطار الجملة، نتيجة ارتباط الحدث- ارتباطا معينا، من جهة معينة بالمفعول، فلو أن النحاة- نظروا إلى العامل هذه النظرة اللغوية القائمة على فهم العلاقات بين كلمة وأخرى- لما وقعوا في الجدل العقلي، ولا عيب في تقدير النحاة لعامل محذوف، حيث بقي أثره رفعا أو نصبا، لأن الحذف من سمات العربية، وأنه لون من الإيجاز- الذي هو من دلائل البلاغة في الكلام، ثم إن تقدير العامل المحذوف- يؤدي إلى رد الجملة إلى أصلها: فعلية كانت، أو اسمية، ويقسم ابن مضاء -الحذف- ثلاثة أقسام:

الأول - محذوف لا يتم الكلام إلا به، وقد حذف، لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطى الناس: (زيدا)، أى: (أعط زيدا)، فيحذف الفعل، وهو مراد، وإن صرح به- تم الكلام، ومنه قول الله تعالى:

﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾^{١١}، وقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾^{١٢}، على قراءة من نصب،

^{١١} - النحل: ٣٠.

^{١٢} - البقرة: ٢١٩.

وكذلك من رفع،^{١٨} وقوله عز وجل ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾^{١٩} ،
والمحذوفات فى كتاب الله تعالى ،لعلم المخاطبين بها كثيرة
جدا ،وهى إذا أظهرت تم بها الكلام وحذفها أوجز وأبلغ .

والثانى - محذوف لا حاجة بالقول إليه ،بل هو تام دونه، وإن
ظهر كان عيبا ،كقولك : (أزيد ضربته) ،قالوا إنه مفعول بفعل
مضمر ،تقديره : (أضربت زيدا) ،وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما
زعموا من أن (ضربت) - من الأفعال المتعدية إلى مفعول
واحد ،وقد تعدى إلى الضمير ولا بد لزيد من ناصب ،إن لم يكن
ظاهرا - فمقدر ،ولا ظاهر ،فلم يبق إلا الإضمار .

الثالث - محذوف ،إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل
إظهاره ،كقولنا : (يا عبد الله) ،وحكم سائر المناديات المضافة
والنكرات ،لأن (عبد الله) - منصوب عندهم بفعل مضمر ،تقديره :
(أنادى) ،فإذا أظهر الفعل تغير الكلام ،وصار خبرا .^{٢٠} فأبن
مضاء يقسم التقدير - إلى مقبول ،وغير مقبول ،وكان لا بد أن
نضع فى اعتبارنا - أن النحاة - فرقوا بين المحذوف جوازا -
الذي يجوز التصريح به أيضا ، والمحذوف وجوباً - الذى لا
يجوز التصريح به ، فليس معنى تقديرهم للاسم المنصوب المتقدم

^{١٨} - رفع (العفو) - قراءة أبى عمرو ،والنصب - قراءة الباقيين - حجة القراءات لأبى زرعه :

على الفعل المشغول عنه بضميره - فعلا ناصبا له- جواز ذكر هذا المحذوف في الكلام المستعمل، وكذلك الحال -في المنادى ، فهم يشيرون إلى الأصل المرفوض في الاستعمال ، ولا يعنون بذلك جواز استعماله- ولقد حاول الدكتور تمام حسان- أن يأتي بتفسير للعامل النحوى من شأنه أن يقضى على هذا الخلاف المحتدم بين النحاة ، وأن يأتي بنظرية بديلة للعامل هى أوسع وأشمل - لتفسير العلاقات بين الكلمات فى سياق الجملة ، ولم يقتنع بما أتى به ابن مضاء، إذ لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعانى النحوية ، ولم يرق مقام العامل فهما آخر لهذه العلاقات غير قوله :إن العامل هو المتكلم، فجعل اللغة بذلك أمرا فرديا يتوقف على اختيار المتكلم ، ونفى عنها الطابع العرفى الاجتماعى الذى هو أخص خصائصها^{٢١}.

كذلك لم يقتنع الدكتور تمام حسان -بمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى فى إلغاء نظرية العامل حيث اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات ، وهو فهم يبدو قصوره وإيهامه^{٢٢}، وهو جعله الحركات دالة على معانى محدودة، فالضمة -علم الإسناد، والكسرة-علم الإضافة ، والفتحة علم الخفة .

^{٢١} - اللغة العربية معناها ومبناها / ١٨٥

^{٢٢} - اللغة العربية معناها ومبناها / ١٨٥

وبعد نقده لهاتين المحاولتين - بنى الدكتور تمام حسان - نظريته فى فهم العلاقات النحوية -التي أسماها بالقرائن النحوية -على ما ذكره عبد القاهر الجرجاني من فكرة التعليق ،وفى ذلك يقول الدكتور تمام حسان: "وفى رأى -كما كان فى رأى عبد القاهر على أقوى احتمال -أن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربي ،وأن فهم التعليق على وجه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية ،لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن -معانى الأبواب فى السياق ،ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعا فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية"^{٧٣} وقد شرح الدكتور تمام حسان - مفهوم التعليق النحوى - تحت نوعين من القرائن ،وهما : القرائن المعنوية ، والقرائن اللفظية، وهذان النوعان من القرائن - يندرجان تحت التعليق، فالتعليق إذا -هو الإطار الضرورى للتحليل النحوى ،أو كما يسميه النحاة: الإعراب .^{٧٤}

وبالتأمل والنظر فيما أثاره النحاة حول العامل النحوى - لا نجدهم رافضين لهذا العامل باعتباره ارتباطا أو علاقات بين العامل والمعمول ،ولكنهم يرفضونه باعتباره أمرا وجوديا خالقا للعلامات الإعرابية ومن ثم لا يختلف النحاة قديمهم وحديثهم -

^{٧٣} - اللغة العربية معناها ومبناها / ١٨٩

^{٧٤} - المرجع السابق

فى هذه العلاقات اللغوية بين الكلمات فى سياق الجملة ،ومن هذه العلاقات -ما يرجع إلى المعنى - وهى ما أطلق عليها الدكتور تمام حسان -القرائن المعنوية: كعلاقة الإسناد،وهى التى تكون بين الفعل والفاعل،وعلاقة التعدية ،وهى التى تكون بين الفعل والمفعول به،ومنها ما يرجع إلى اللفظ - وهى ما أطلق عليها- القرائن اللفظية: كقرنية الرتبة ،وقرنية الصيغة،ونرى أن هذا الفهم الواسع للعوامل النحوية -لا يعنى إلغائها ،وإنما هو شرح وتوضيح وفهم جديد للعلاقة بين العامل والمعمول ،وهل أراد النحاة القدماء -بنظرية العامل النحوى -عندهم -إلا إبراز هذه العلاقات السياقية،وفهم ظاهرتى التأثير والتأثر بين الكلمات فى إطار السياق .

ولعل الأستاذ محمد عرفة فى رده على الأستاذ إبراهيم مصطفى -فيما يتعلق بنظرية العامل النحوى عند النحاة - باعتباره موجدا للحركات الإعرابية -قد أدرك هذا المفهوم للعلاقات السياقية،حيث قال -بعد أن بين فساد نظرية العامل - كما فهمها المؤلف عند النحاة: " أما إذا كانت نظرية العامل - عند النحاة -ليست كذلك هى تتلخص فيما يأتى :

إن حركات الإعراب - دوال على معان تركيبية ،وإن هذه المعانى لا تدخلها إلا فى التركيب ،وتعلق بعض الكلمات ببعض ، فالكلمة التى بارتباطها وجدت هذه المعانى -تسمى

عوامل فى الحركات ، لأنها أوجدت المعنى الذى استحققت به الكلمة الضمة أو الكسرة أو الفتحة أو أن تسميتها عوامل لأنها علامات يرفع المتكلم إذا وجد بعضها ، وينصب إذا وجد بعضها ، ويجر إذا وجد بعضها ، وأنه لا يكون معنى تركيبى إلا إذا وجدت كلمتان ارتبطت إحداها بالأخرى على جهة الإسناد، وما بقى من كلمات - إذا وجد - يكون من متعلقات هاتين الكلمتين ، وأنه لم يوجد ذلك قدر ، ليستقيم المعنى " ٧٥ .

وينتهى الأستاذ محمد عرفة من ذلك إلى القول بأن نظرية العامل - بهذا المفهوم - أحق بالبقاء ، وستبقى ما بقيت اللغة العربية ، وما بقى علم العربية ، لأنها حق ، إذ هى قانون من قوانين اللغة العربية ، ولا ميل فيه ولا اعوجاج .^{٧٦}

رأيه فى معانى الإعراب :

سبق أن ذكرنا أن الأستاذ إبراهيم مصطفى - أنكر نظرية العامل النحوى ، كما أنكر أن تكون العلامات الإعرابية أثرا يجلبه العامل ، واستبدل بذلك - أن لكل علامة إعرابية - معنى تشير إليه - فأما الضمة - فإنها علم الإسناد ، ودليل على أن الكلمة المرفوعة - يراد أن يسند إليها ، ويتحدث عنها .

^{٧٥} - النحو والنحاة : ١١٠ - ١١١ .

^{٧٦} - المرجع السابق : ١١١ .

وأما الكسرة . فإنها علم الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة ، أو بغير أداة ، كما فى (كتاب محمد) ، (وكتاب لمحمد) ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه ، إلا أن يكون ذلك فى بناء ، أو فى نوع من الإتياع .

أما الفتحة - فليست علامة إعراب ، ولا دالة على شىء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك ، فهى بمثابة السكون فى لغة العامة .
فالإعراب - الضمة والكسرة فقط ، وليستا بقية من مقطع ، ولا أثرا لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ، ليدل بهما على معنى فى تأليف الجملة ، ونظم الكلام^{٧٧} .

فهذا هو رأى المؤلف فى المعانى التى تشير إليها علامات الإعراب ، ولنا عليه الملاحظات الآتية :
الأولى - أنه استعمل الضمة والكسرة والفتحة - على أنها حالات إعرابية ، ولم يستعمل مصطلحات : الرفع ، والنصب ، والجر ، إذ قد يكون الاسم مرفوعا ، بعلامة فرعية : كالألف ، والواو ، وقد ينصب بغير الفتحة : كالألف والياء ، والكسرة ، وقد يجر بغير الكسرة ، كالياء ، والفتحة ، وقد درج النحاة فى كتبهم - على التعبير بالضمة ، والكسرة ، والفتحة - فى الحالات البنائية تفريقا بينها

^{٧٧} - إحياء النحو : ٥٠

وبين الحالات الإعرابية ، فلماذا لم يقل:الرفع علم
الإسناد،والجر علم الإضافة، والنصب علم الخفة،حتى يكون
تعبيره أشمل ، بغض النظر عما فى مذهبه من وجوه قابلة
للجدل والمناقشة .

الثانية -أنه جعل الضمة - دليلا على أن الكلمة مسند إليها ،
ومتحدث عنها ،ولا تخرج الضمة من هذه الدلالة-إلا فى
حالات البناء،أو الإتياع،وبذلك يكون قد أخرج الفعل المضارع
المجرد من الناصب والجازم ،والخبر عن المبتدأ ،أو عن (إن)
أو إحدى أخواتها -وهو مسند ،لا مسند إليه .

الثالثة -أن المسند إليه - قد يكون منصوبا،وذلك إذا وقع اسما
لـ(إن)،أو إحدى أخواتها،وإذا وقع مفعولا أول -لأفعال القلوب
أو التحويل ،ألا ترى أن (محمدا)-فى قولنا (علمت محمدا
كريما)-مسند إليه فى الحقيقية ،لأنه هو المتحدث عنه .

الرابعة -أنه لم يجعل الجزم فى الفعل المضارع من الحالات
الإعرابية التى لها معان تشير إليها ،فبم نفسر إذا الحالات
الإعرابية للفعل المضارع:من رفع ،ونصب ،وجزم!

الخامسة -أنه لم يجعل الفتحة -علامة إعراب ،ومن ثم ليس
لها-معنى،بل تشير عنده إلى الخفة،وبذلك يكون قد وضع
الأبواب النحوية التى تنصب فيها الكلمة- تحت علة الخفة ،
فهل نصب المفعول به،والمفعول المطلق ،والمفعول له،

والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى ، والحال ، والتمييز،
واسم (إن)، وخبر (كان)، لأن النطق بها- أخف من النطق
بالمسند إليه ، أو من المجرور بالحرف أو الإضافة، وإذا كان
الأمر كذلك فلماذا نصب اسم (إن) -وهو مسند إليه، ولماذا
نصب خبر (كان)-وهو مسند ، كيف نفرق بين كل منصوب
ومنصوب مما عدّه النحاة فضلة.

السادسة -أنه جعل الفتحة -هى الحركة الخفيفة المستحبة عند
العرب -التي يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك ،فهى
بمناوبة السكون عند لغة العامة، وهذا مخالف لقواعد
الفصحى، فمن الثابت عند العرب -أنها لا تبدأ بساكن ،ولا تقف
على متحرك ، ولذلك يأتون بهاء السكت بعد الحرف المتحرك
الموقوف عليه، كما أنهم يأتون بهمزة الوصل، للتوصل بها
إلى النطق بالساكن فى أول الكلمة .^{٧٨}

السابعة -بماذا يفسر المؤلف - الكسرة المنصوب بها المجموع
بالألف والتاء، فهل هى علم الإضافة، وإذا لم تكن كذلك ،لأن
المجموع بالألف والتاء حينئذ يكون من المنصوبات فهل تكون
الكسرة علم الخفة لأنها نائبة عن الفتحة، وإذا كان يقصد -
الفتحة ذاتها بكونها علما للخفة -فما دلالة الفتحة النائبة عن
الكسرة فى المجرور الممنوع من الصرف ،فهل تكون علما

^{٧٨}- راجع الهمع للسيوطي ٢/ ٢١٠ / ٢١١.

للإضافة ومن ثم فإننا لا نفهم من هذا الخلط ما إذا كان المؤلف يعنى هذه الحركات الإعرابية الأصلية بذاتها ،أو يريد ألقاب الإعراب، ولكنه وقع فى الخلط بين المصطلحات .

الثامنة - أن المؤلف - قد وقع فى التناقض ،حيث اتهم النحاة القدماء فى أكثر من موضع فى كتابه بأنهم لم يربطوا بين الحركات الإعرابية ،وما تشير إليها من معان ،فهو بعد أن عاب على النحاة القدماء -قصر بحثهم فى الإعراب والبناء- قرر أنهم أخطئوا فى أمرين :

الأول :أنهم حين حددوا النحو،وضيقوا بحثه،حرموا أنفسهم، وحرمونا إذا اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة.

الثانى:أنهم رسموا للنحو طريقا لفظية،فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر فى المعنى : يجيزون فى الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب،ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر فى رسم المعنى وتصويره^{١١}.

فهو يرمى النحاة القدماء بأنهم لم يفتنوا إلى ما يتبع الأوجه الإعرابية من اختلاف فى المعنى ،وحيثما أراد أن يربط بين الحركات الإعرابية،ومعانيها -أقر بأن النحاة سبقوه إلى

^{١١} - إحياء النحو : ٧ ، ٨ ، وراجع أيضا ٣٥ وما بعدها .

ذلك، مستدلاً بقول الزجاجي "إن الأسماء لما كانت تعورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها -أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة- جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"^{٨٠} ثم عقب الأستاذ إبراهيم مصطفى على ذلك بقوله:

"وهذا الرأي كالأصل لما ذهبنا إليه، وإذا رأيت أن أصل رأينا من كلام المتقدمين، فإننا نرجو أن تسائرنا في درسه"^{٨١}.

فكيف يتبع النحاة القدماء في بيان المعاني التي تشير إليها الحركات الإعرابية، وقد رماهم من قبل -أنهم جعلوا الإعراب أمراً لفظياً لا أثر له في المعنى، ألا يدل ما ذكره الزجاجي، وغيره -على أن النحاة القدماء فطنوا إلى أثر اختلاف الإعراب في اختلاف المعنى، وأن الإعراب له دور أساسي في تحديد المعنى الوظيفي للكلمة في إطار السياق، ولم يفتن الزجاجي إلى دور الإعراب فقط في تحديد هذه المعاني، بل فطن إلى قرائن أخرى في التركيب تتضافر مع الحركات الإعرابية في الدلالة على هذه المعاني، وفقد أشار إلى هذه القرائن بقوله: "ولم تكن في صورها وأبنيتها -أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة"، ولعله يشير بذلك -إلى قرينة الرتبة مثلاً في تحديد المعنى

^{٨٠} - الإيضاح في علل النحو : ٦٩ .

^{٨١} - إحياء النحو : ٥٢ - ٥٣ .

الوظيفى للكلمة-إذا خفى الإعراب بأن كان مقدرا أو محليا، فى نحو : (أكرم موسى عيسى)، فإن قريبة الرتبة -هى التى تحدد الفاعل، والمفعول به، وهى تقدم الأول، وتأخر الثانى، وقد وضع الزجاجى - دلالة الحركات الإعرابية -على المعنى الوظيفى للكلمة -بضرب الأمثلة على ذلك، فقال : " فقالوا :ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له، وبنصب (عمرو)-على أن الفعل واقع به. وقالوا : ضُرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع (زيد)-على أن الفعل لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا : هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعانى ^{٨٦}.

فإن ما ذكره الزجاجى مما تشير إليه حركات الإعراب من معان ليس رأيا خاصا، وإنما هو تعبير عن موقف النحاة، ألم يجعلوا الرفع علامة على الفاعلية، وما يجرى مجراها: كالمبتدأ أو الخبر، ويجعلوا النصب -علامة على المفعولية، وما فى حكمها. ويجعلوا الجر علامة على الإضافة، فهل نستطيع بعد ذلك أن نقول: إن الأستاذ إبراهيم مصطفى -قد أتى بجديد، بل ما نستطيع أن نقوله: إنه وقع فى التضارب والخلط بين المصطلحات، وإلغاء بعض الدلالات الإعرابية: كإلغاء دلالة

^{٨٦} - الإيضاح فى علل النحو : ٦٩ .

النصب، وما أدى إليه ذلك من إلغاء كثير من الوظائف النحوية التي للنصب - دور كبير في تحديدها.

وفيما يلي نسير مع المؤلف في شرحه لما ذهب إليه من كون الضمة علما للإنسان، وكون الكسرة علما للإضافة، وكون الفتحة عارية عن الدلالة على أية وظيفة، وإنها مجرد رمز للخفة يلجأ المتكلم إليها فيما ليس متحدثا عنه، ولا مضافا إليه .

الضمة علم الإنسان :

يرى المؤلف أن الضمة - علم الإنسان بمعنى أن موضعها - المسند إليه المتحدث عنه، ومن ثم كانت المرفوعات عنده ثلاثة، وهي المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، لأن هذه المرفوعات - يجمعها مصطلح واحد، هو: مسند إليه، وقد درس البلاغيون هذه الأنواع الثلاثة تحت هذا المصطلح، وهو ما يرى المؤلف صحته - وإن كانت وجهة نظر البلاغيين قائمة على مراعاة العلاقة المعنوية، بغض النظر عما بينها من فروق نحوية، ويحتج المؤلف لجعل هذه الأبواب الثلاثة بابا نحويا واحدا، وهو : المسند إليه - بما صنعه البلاغيون، وأن سيبويه - سبقهم إلى ذلك، حيث يقول المؤلف: " وهو اصطلاح أثره من قبل علماء البيان، واستعملوه في كتبهم، وجعلوا الأنواع الثلاثة - نوعا واحدا في العنوان، وفيما أجروا من الأحكام، بل إن سيبويه

قد سبقهم إلى هذا الاصطلاح ، واستعمل المسند إليه فيما يشمل هذه الأقسام ، وكرره في مواضع من كتابه^{٨٢}.

فالمؤلف يرى دراسة هذه الأبواب -مجتمعة-، ولكن ما صنعه البلاغيون -ليس حجة-، لأنهم -راعوا- كما قلنا - العلاقة المعنوية بين المسند إليه والمسند، ثم إنهم تناولوها من وجهة بلاغية ، أى من حيث الغرض، ومن حيث المطابقة لحال المخاطب، ومن حيث الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، والخبر والإنشاء، وربما اتبعوا سيبويه في ذلك ، لأنه تحدث عن المسند إليه والمسند -في كتابه- من حيث ارتباط كل منهما بالآخر ، فقال "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك : الاسم المبتدأ والمبنى عليه -يعنى الخبر- وهو قولك : عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك : يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابداء"^{٨٣}.

فلا يريد سيبويه أن يتحدث عن المسند إليه ، من حيث أحكامه النحوية ، فقد خصص لهذا مواضع أخرى من كتابه ، ولكن أراد أن يبين العلاقة بين طرفي الإسناد : كتمهيد للحديث عن أحكام الجملة الاسمية والفعلية بعد ذلك ، ثم إن الحديث عن

^{٨٢} - بحياء النحو : ٥٣ ، ٥٤ .

^{٨٣} - الكتاب ١/ ٢٣ .

قضايا المسند إليه والمسند عند البلاغيين - مما يختص به علم المعانى ، لا علم البيان- كما أشار المؤلف، وعلم المعانى -أقرب العلوم البلاغية إلى النحو، بل كان مختلطا بالنحو، كما نرى فى كتاب سيبويه.

وقد جعل المؤلف -الضمة- علما للمسند إليه -الذي يشمل المبتدأ والفاعل، ونائبه، وبذلك يكون قد أخرج خبر المبتدأ، وخبر (إن)، واسم (كان)، وهى من المرفوعات، وهى أيضا -إما مسند إليه: كاسم (كان)، أو مسند: كخبر المبتدأ، وخبر (إن)، أما اسم (كان)- فيمكن أن يدخل تحت الفاعل، أو تحت المبتدأ، لأنه متحدث عنه، وأما خبر المبتدأ -فله منه موقف، إذ يعده من التوابع ويدخل معه -بطبيعة الحال- خبر (إن)، لأن اسم (إن)- مرفوع عنده فى الأصل -كما سنعرف، يضاف إلى ذلك -تعبير المؤلف بالضمة، وكان من الأولى، أن يعبر بالرفع. وقد رتب المؤلف على ما ذهب إليه من أن الضمة - علم المسند إليه- أحكاما- نبينها فيما يلى:

الأول -أنه دعا إلى دراسة الفاعل، ونائبه، والمبتدأ- تحت باب واحد، وهو المسند إليه، لأنه لم يجد فرقا واضحا بين هذه الوظائف يدعو إلى الفصل بينها فى الدراسة.

الثانى -أن النحاة لم يفرقوا بين الفاعل، ونائبه فى الأحكام ، ولذلك يرسم بعضهم لهما بابا واحدا، وفى هذا يقول المؤلف :

وما الفرق بين (كسر الإناء) و(انكسر الإناء) إلا ما ترى بين صيغتي كُسر ، وانكسر، ما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى ، أما لفظ (الإناء)- في المثالين -فمسند إليه وإن اختلف المسند^{٨٥}.

والحق أن النحاة فرقوا -في كتبهم- بين الفاعل ، ونائبه ، لذلك خصوا كلا منهما بدراسة مستقلة ، وحينما تناولوا النائب عن الفاعل -أشاروا إلى التشابه بينه وبين الفاعل في الأحكام ، ولم يعيدوا الحديث عنها ، وهي الأحكام التي تنتقل إليه من الفاعل بعد حذفه ، وهي العمدية ، والرفع ، وتأنيث الفعل له جوازا أو جوبا - إن كان مؤنثا ، وإفراد الفعل - إن كان مثنى أو مجموعا ، وتأخيرته عن الفعل ، لكن هناك مسائل انفرد بها نائب الفاعل ، قد فصل النحاة الحديث عنها ، وكانت جديرة بأن تجعله يستقل بالدراسة ، ولو درس مع الفاعل -لكان من الضروري أن تدرس هذه المسائل الخاصة به ، ونستطيع أن نذكر بعض الفروق بين الفاعل ونائبه -التي من أجلها فصل النحاة بينهما في الدراسة- على النحو التالي :

أ- إن الفعل الذي يسند إلى نائب الفاعل - لا بد أن تغير صورته من مبني للفاعل -إلى مبني لما لم يسم فاعله ، وقد بينت كتب النحو الطريقة التي تغير بها صورة الفعل .

^{٨٥} - إحياء النحو : ٥٠٠

ب- لا بد من الحديث عن حذف الفاعل، والأغراض المعنوية واللفظية -التي يحذف من أجلها .

ج- لا بد من الحديث عما ينوب عن الفاعل بعد حذفه من الجملة، وهنا تحدثوا عن نيابة المفعول به -إن وجد، كما تحدثوا عن نيابة أحد المفعولين، أو أحد الثلاثة، وإذا لم يوجد المفعول به -ناب الجار والمجرور، أو الظرف، أو المصدر، على خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز نيابة أحد هذه الثلاثة مع وجود المفعول به^{٨٦}، وقد وضعوا شروطاً لنيابة كل من الجار والمجرور، والظرف، والمصدر، وكل ذلك مبسوط في كتب النحو.

وما ذكره المؤلف من عدم وجود فرق بين كسر الإناء، وانكسر الإناء -حكم غير دقيق، فإذا كان بينهما تشابه في المعنى -فبينهما فروق من النافية النحوية، فالفعل - في الأول -متعد، وقد بنى للمفعول، ولكنه -في الثاني- لازم مبني للفاعل، كما أن (الإناء) في المثال الأول - مفعول به في الأصل، وقد ناب عن الفاعل بعد حذفه، للعلم به أو الجهل به، أما (الإناء) -في المثال الثاني - فهو فاعل، وهذا الفرق يؤدي إلى فرق معنوي، وهو أن (الإناء) - في المثال الأول -كان كسره بفعل فاعل، فالكسر واقع عليه، أما -في المثال الثاني فلم يكسر بفعل فاعل، لكن الكسر قائم به، وكل

^{٨٦} - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٢٩٠، ٢٩١ .

هذه الفروق قد وضعها النحاة في اعتبارهم عند دراستهم للفاعل، أو لنائبه.

ثم إن دمج الأبواب النحوية الذي يدعوا إليه المؤلف يتنافى مع دعوته إلى تيسير النحو، حيث يقتضى الفصل بين الأبواب -مراعاة الفروق الدقيقة بينها، والوقوف أيضا على ما بينها من تشابه.

الثالث- أن المؤلف يدعوا إلى توحيد الفاعل والمبتدأ في الدراسة - وإن كان النحاة قد فصلوا بينهما في الدراسة، لما رأوا بينهما من فروق، ولكن شيئا من الإمعان في درسهما - كما يقول المؤلف ينتهى إلى توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام، وإلى أن هذا التفريق قد - يكون منسجما مع صناعة النحاة في الإعراب ولكنه مبعد عن فهم الأساليب العربية .

ومن الفروق بين الفاعل والمبتدأ - التى من أجلها فصلوا بينهما فى الدراسة - أن الفاعل - يجب تأخيرُه عن الفعل، على حين أن الأصل فى المبتدأ - هو التقديم، ولكن المؤلف يرى أن المسند إليه فى الأسلوب العربى الصحيح يجوز تقديمه وتأخيرُه عن الفعل، فلا فرق بين أن يقال: (ظهر الحق)، وأن يقال : (الحق ظهر)، وكلا الكلامين عربى سائغ مقبول عند النحاة جميعا - وإن كان البصريون - يمنعون تقديم (الحق) على (ظهر)، وهو باق على

فاعليته^{٨٧}. وهذا الرأي لم يأت به المؤلف من تلقاء نفسه بل سبقه إليه الكوفيون، حيث أجازوا تقديم الفاعل على عامله، واستدلوا بقول الزباء:

ما للجمال مشيها ونيدا أجندلاً يحملن أم حديدا^{٨٨}

وقد خرج هذا البيت على أكثر من وجه، حيث يجعلون ما ذكره المؤلف من قوله: (الحق ظهر) - من قبيل الجملة الاسمية - التي أخبر فيها عن المبتدأ بجملة فعلية مكونة من فعل وفاعله المستتر.

ولم يتبن مذهب الكوفيين - الأستاذ إبراهيم مصطفى فقط، بل سارت عليه المدارس النحوية الحديثة، فقد عارض كثير من الدارسين المحدثين مذهب البصريين، وعدوا التركيب المذكور: (الحق ظهر) - من قبيل الجملة الفعلية التي تقدم فيها الفاعل على الفعل، وقد دافع الدكتور محمود أحمد نحلة - عن هذا الاتجاه في رده على المبرد الذي دافع هو بدوره عن مذهب البصريين، وأورد حججا على صحة مذهبهم، منها أن (عبد الله) في قولنا: (عبد الله قام) - مبتدأ، ولا يجوز اعتباره فاعلا، لأن فاعل الفعل ضمير مستتر، فلو عد المتقدم فاعلا - لرفع الفعل فاعلين، وهو محال.

^{٨٧} - راجع إحياء النحو : ٥٤ وما بعدها

^{٨٨} - شرح الأشموني على الألفية وحاشية الصبان عليه ٢ / ٤٦.

ومنها أن الفعل فى نحو هذا قد يرفع اسما ظاهرا حالا محل
الضمير المستتر، إذ يمكن أن يقال: (عبد الله قام أخوه).
ومنها -أن يدخل على المبتدأ -ما يزيل حكمه، وهو
الابتداء، فيقال: (رأيت عبد الله قام).

ومنها -أن الفعل فى نحو: (عبد الله هل قام) - لا يجوز عمله
فيما قبل أداة الاستفهام. ومن ذلك -قولهم: (ذهب أخواك)، فإذا
قدم الفاعل -صار التركيب: (أخواك ذهب)، فلو عد المتقدم فاعلا
لوحّد الفعل^{١٩}.

هذه هى الحجج التى احتج بها المبرد على صحة مذهب
البصريين، وقد حاول الدكتور محمود نحلة أن يفند هذه الحجج،
فقال: "وقد نردد على ما أورده المبرد من حجج بما يأتى:

١- إذا تقدم الفاعل خلا الفعل من الضمير، إذ إن الفاعل -
فى هذه الحالة -مذكور، فلا حاجة إلى ضميره .

٢- ثمة فرق بين جملة: (عبد الله قام)، وجملة: (عبد الله قام
أخوه)، فهما نوعان مختلفان من الجمل، فالأولى -فعلية،
تقدم فيها الفاعل، والثانية جملة جمالية، إذ إن فاعل القيام
-فى الأولى -هو (عبد الله)، ولكن فاعل القيام -فى
الثانية -هو (أخوه). و(عبد الله) -فى الجملة الثانية -هو
المسند إليه للجملة كلها، أى أن (أخوه) - هو الفاعل فى
جملة المسند وحدها .

^{١٩} - راجع المقتضب ٤ / ١٢٨.

٣- جملة (رأيت عبد الله قام) - ليست بسيطة، وإنما هي مركبة من جملتين بسيطتين، إحداهما - (رأيت عبد الله)، والثانية - (قام عبد الله)، أو (عبد الله قام) - إن شئت، ثم حذف العنصر المذكور فيهما، وهو (عبد الله) من الجملة الثانية استغناء بذكره في الأولى، ثم أدمجت في الجملة الأولى، حتى صارت الجملتان جملة واحدة .

٤- لا نرى بأساً في اعتبار (عبد الله) - فاعلاً للفعل (قام) في الجملة: (عبد الله هل قام)، فهو استفهام عن فعل وقع من (عبد الله)، ولا تختلف هذه الجملة - فيما نرى - عن جملة: (هل قام عبد الله) - إلا في تقديم الفاعل اهتماماً، والقانون الذي وضعوه - وهو استحالة عمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله - ليس له في الوصف النحوي خطر كبير .

٥- أفراد الفعل مقدماً على الفاعل، وتثنيته أو جمعه مؤخراً عنه - لا يمنع تقديم الفاعل، والذي يظهر في الفعل عندئذ - ليس ضميراً للمثنى أو الجمع، وإنما هو علامة تثنية أو جمع^{١٠}

ولم يختلف موقف الدكتور محمود نحلة - عن موقف الأستاذ إبراهيم مصطفى - من مذهب البصريين، غير أن الأول -

^{١٠} - مدح إلى دراسة الجملة العربية: ١٢٨، ١٢٩ .

أكثر دفاعاً وجدلاً عن موقفه، لتأثره بالمناهج اللغوية الحديثة الغربية -تأثراً كبيراً، وإذا قارنا بين أدلة المبرد، ورد الدكتور محمود نحلة عليها- وجدنا أدلة المبرد -أقوى، وأقرب إلى روح العربية، وقوانينها -التي أنكرها، وحاول أن يرد عليها بما يهدمها.

الرابع -أن المؤلف يرفض تفرقة النحاة بين المبتدأ و الفاعل من حيث حذف الأول، وعدم جواز حذف الثاني، ويرى أن ذلك فرق صنعه الاصطلاح النحوي أيضاً، فإن المبتدأ لا يذكر في الجملة، فيقولوا: هو محذوف والفاعل لا يذكر فيقولون: هو مستتر، ومثال ابن مالك -حذف المبتدأ -أن يقال -في جواب (كيف زيد): (دنف)، أى: عليل، فإذا قيل في الجواب: (دنف)، أى: اعتل -جعلوا الفاعل مستتراً، ولم يقولوا: محذوف، وهو -في رأيه- اصطلاح نحوي، لا أثر له في القول، فلا وجه لالتزامه والتفرقة به".

فالمؤلف يرى -أن الفروق -بين الفاعل والمبتدأ- فروق مصطنعة، ولا تمنع من توحيدهما في الدراسة، ويرى المؤلف المساواة بين الفاعل والمبتدأ في الحذف، إذ هو يعد استتار الفاعل -حذفاً، وبذلك يخلط المصطلحات، لأن بين الاستتار، والحذف -فرقاً، فالمستتر -في حكم الموجود، ويعامل معاملته،

٥٦- إحياء النحو: ٥٦.

أما المحذوف-فقد يعامل معاملة المذكور-إن دل عليه دليل كحذف المبتدأ جوازا،وقد يعتبر في الإعراب فقط-إن كان حذفه واجبا،والنحاة يفرقون بين الإضمار والحذف،من ذلك ما ذكره الزمخشري في توجيه قراءتي الجر والنصب في قوله تعالى: ﴿وَقِيلِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾،^{١١} فقال: "وأقوى من ذلك،وأوجه:أن يكون الجر "والنصب على إضمار حرف القسم وحذفه"^{١٢}،فهو يريد بالإضمار-أن حرف القسم موجود في الاعتبار،ولذلك بقى عمله- وهو الجر،ويريد بالحذف أن حرف القسم لم يبق أثره،ولذلك نصب المقسم به،ثم إن مصطلح الاستتار -لا يكون إلا في الضمائر،على حين يكون الحذف في الضمائر وغيرها،ويوضح الأستاذ عباس حسن -الفرق بين الضمير المستتر،والضمير المحذوف،فالمستتر في حكم الموجود المنطوق به،أما المحذوف-فإنه كان ملفوظا به،ثم ترك،وأهمل، فليس في حكم الموجود،ثم إن الضمير المستتر - لا يكون إلا من ضمائر الرفع،والنحاة يعدونه من قبيل المتصل،أما المحذوف-فقد يكون من ضمائر الرفع،أو النصب،أو الجر،وإذا كان من ضمائر الرفع-فإنه لا يكون إلا منفصلا، إذ لا يحذف الضمير

^{١١} - الزخرف: ٨٨.

^{١٢} - الكشف ٤/ ٢٦٨.

المرفوع المتصل^{١١} ثم إن دراسة المبتدأ -مرتبطة بالخبر، وإن دراسة الفاعل -مرتبطة بالفعل أو بما يشبهه، فلا يعقل أن يدرس المبتدأ مع الفاعل والفعل، ثم يدرس الخبر منفردا -وإن كان المؤلف - يعد الخبر من التوابع، كما سيأتى، وفى ذلك - تشتت لمسائل النحو.

الخامس - أن المؤلف يرفض تفريق النحاة بين الفاعل والمبتدأ، من حيث المطابقة فى العدد، إذ إن الفعل يوحد -إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا، على حين تجب مطابقة الخبر للمبتدأ، وهذه التفرقة لو صحت -كما يقول المؤلف - لكانت كافية للتفريق بين الاثنين فى الدرس، ومبررة لتمييز كل نوع بباب، ويرى المؤلف - أن المطابقة -واجبة فى الاثنين، وذلك أن المطابقة بين المسند إليه والمسند -لا تجئ تبعا، لأن المسند فعل أو اسم، ولا لأن المسند إليه -مبتدأ أو فاعل، بل تجئ تبعا لتقديم المسند إليه، أو تأخيره فالمسند إليه إذا تقدم -وجب أن يكون فى المسند إشارة إليه تطابقه فى العدد، نحو: (الشهداء فازوا)، (الشهداء يفوزون)، وإذا تأخر كان المسند مفردا فى كل حال، نحو: (فاز الشهداء)، (يفوز الشهداء)، (فائز الشهداء) وقد سبق أن ذكرنا - أن هذا رأى -نادى به الدارسون المحدثون، حيث عدوا ذلك كله من قبيل الجمل الفعلية -التي تقدم فيها

^{١١} - إحياء النحو: ٥٦، ٥٧.

الفاعل على الفعل ،وهذا يؤدي -إلى جعل الضمائر -حروفا جئ بها لمجرد الإشارة -إلى عدد المسند إليه والحق -أن سلب هذه الضمائر -اسميتها ووظيفتها -يؤدي إلى التشويش في فهم القواعد العربية، وعدم طردها.

السادس- أن المؤلف يتخذ من المطابقة بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر في النوع -دليلا على أن الفاعل والمبتدأ -شئ واحد، غير أن المطابقة بين المسند إليه -إذا تقدم، والمسند تكون أكد وأوجب، ثم يشير إلى لغة (أكلوني البراغيث)، فيرجح أن تلك المطابقة العددية، وشمولها كل مسند -كانت الأصل في العربية، ثم خصصت بالمسند إذا تأخر ^{٦٠}.

فهو يرى أن المطابقة بين المسند إليه والمسند -في النوع -أى: التذكير والتأنيث -واجبة -إذا تقدم المسند إليه، وجائزة، إذا تأخر، وأن المطابقة بينهما -في العدد -واجبة -إذا تقدم المسند إليه، وممتنعة - إذا تأخر -إلا أن بعض القبائل -يجيز هذه المطابقة، ويرجح المؤلف -أنها الأصل، على حين ضعفها جمهور النحاة، وعدوها لهجة من اللهجات، لا ترقى إلى الفصحى، وما جاء في القرآن، والحديث، والشعر: مما ظاهره على هذه اللغة -فهو مخرج على أكثر من وجه.

^{٦٠} - إحياء النحو : ٥٨ - ٥٩ - ٦٠.

وعلى أى حال -فإن ما دعا إليه المؤلف من توحيد الفاعل، ونائبه، والمبتدأ- فى الدراسة -يؤدى إلى ترك كثير من المسائل -التي يختصر بها كل باب، كما يؤدى إلى الخلط بين نوعى الجملة فى العربية: الاسمية، والفعلية، كما يؤدى إلى جعل ضمائر الرفع المتصلة -التي يسند إليها الفعل -حروفاً، لا وظيفة لها- إلا الإشارة إلى الفاعل المتقدم، وهذا لا يعنى عدم وجود جوانب إيجابية -فيما دعا إليه المؤلف، فإن أوجه الشبه -التي ذكرها بين هذه الأبواب الثلاثة- موجودة بالفعل، ولكنها راجعة إلى المعنى، إذ كل منها مسند إليه، متحدث عنه، أو محكوم عليه، وهذا التشابه -لا يمنع من دراسة كل منها على حدة، حتى تتضح الفروق الدقيقة بينها- فى السياق والاستعمال .

رأيه فى ضم المنادى :

رأينا أن المؤلف يذهب إلى أن المرفوعات فى اللغة -ثلاثة: هى الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وذلك تطبيقاً للقاعدة التي رسمها من أن الضمة علم الإسناد، يريد المسند إليه، ولما وجد عدم اطراد هذه القاعدة، بأن رأى الضمة فى غير المسند إليه -وهو المنادى المفرد المعرفة -حاول أن يلتمس من العلل ما يجعل ضم المنادى -أمراً اضطرارياً، والذي دفعه إلى التماس هذه العلل أن المنادى -ليس مسنداً إليه فيضم، وليس مضافاً إليه، فيجر، فحقه النصب، وهو منصوب فى كل أحواله -إلا حالة

واحدة يضم فيها، وهي أن يكون - كما يقول النحاة - علماً مفرداً أو نكرة مقصودة^{٦١} وقبل أن نذكر العلة - التي التمسها في بناء المنادى على الضم - نبين بادئ ذي بدء - أنه أخطأ في أمرين:

الأول - أن المنادى من المنصوبات حقاً، وليس من المرفوعات في شيء، فلا ينبغي له أن يعده استثناء من المرفوعات، لأنه ليس مسنداً إليه، فالمنادى - في الأصل - كما يقول ابن هشام:

"نوع من أنواع المفعول به، وبيان كونه مفعولاً به - أن قولك:

(يا عبد الله)، أصله: (يا أدعو عبد الله)، فـيا - حرف تنبيه، و(أدعو) - فعل مضارع قصد به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، و(عبد الله) - مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً - أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاءً بأمرين:

أحدهما - دلالة قرينة الحال .

الثاني - الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه، والقائم مقامه، وهو (يا)، وأخواتها^{٦٢}.

ومن ثم لا يمنع بناؤه على الضم، أو على ما ينوب عنه - من كونه في محل نصب.

^{٦١} - إحياء النحو: ٦١

^{٦٢} - شرح شذور الذهب: ٢١٥.

الأمر الثاني: أنه عبر بالضم فى مقابل النصب، والضم علامة بناء، والنصب حالة إعراب، وقد قرر النحاة - أن بناء المنادى المفرد - الذي ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف - المعرفة - حالة طارئة عليه، وقد علل ابن هشام ذلك - بأنه أشبه الضمير^{١٨}، لأن الضمير - لا يكون إلا معرفة، كما أنه لا يكون مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف .

وعلى الرغم من كون المنادى منصوباً فى الأصل، وأن بناءه على الضم فى حالة إفراده وتعريفه - لا يخرج من المنصوبات، ومن ثم لا يتعارض المنادى المضموم مع حصره المرفوعات فى الفاعل، ونائبه، والمبتدأ - على الرغم من ذلك كله - فإن المؤلف يتعب نفسه، ويكد ذهنه فى تلمس علة بنائه على الضم، فيقول: "إن المنادى إذا لم يكن مضافاً - كان المنتظر أن يدخله التنوين، إذ لا مانع منه، ولكن التنوين يدل على التثنية، وقد يراد أن ينادى معين يقصد إليه فيدعى باسمه أو بإحدى صفاته: كيا محمد، ويا رجل، فيحذف التنوين، والعلة فى حذفه - إرادة التعريف، والقصد إلى معين، فالمنادى المعين أو المعروف - يمنع التنوين لتعيينه"^{١٩} فإن ربطه بين التنوين والتثنية، وبين حذف التنوين والتعريف فى المنادى - قد يستساغ فى نداء

^{١٨} - المرجع السابق: ٢١٦.

^{١٩} - إحياء النحو: ٦١ - ٦٢.

النكرة المقصودة، نحو قولهم: (يا رجل)، لكن هذه العلة -لا تستساغ في نداء العلم، نحو قولهم: (يا محمد)، إذ تنوينه لا يخرج عن كونه علما. وبعد أن علل المؤلف لعدم تنوين المنادى المبنى أخذ يعلل لبنائه على الضم، وعدم بقائه منصوبا، فقال: " فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين، حكمه وهو النصب -اشتبه بالمضاف إلي ياء المتكلم، لأنها تقلب في باب النداء ألفا، تقول: يا غلامى، ويا غلاما، وقد تحذف، وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها، فيقال: يا غلام، ويا غلام، ففروا -في هذا الباب- من النصب والجر -إلى الضم، حيث لا شبهة بياء المتكلم^{١٠٠}."

فهو يحاول أن يجد مبررا لضم المنادى حتى لا يكون من المرفوعات، ولو وضع الأمر في نصابه -لما أرق نفسه، لأن ضم المنادى المفرد المعرفة -حالة بنائية- ولا تخرجه من المنصوبات، وقد علل سيبويه ضم المنادى المفرد المعرفة، مع ترك التنوين، فقال " ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبل)، و(بعد)، وموضعهما واحد، وذلك قولك " (يا زيد)، و(يا عمرو)، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبل)^{١٠١}."

يريد سيبويه أن المفرد في المنادى -لما كان يقابل المضاف، أو الشبيه بالمضاف- فإنه بنى على الضم حينما قطع عن

^{١٠٠} - إحياء النحو: ٦٢.

^{١٠١} - الكتاب ٢/ ١٨٣.

الإضافة، ولم ينو لفظها، قياساً على بناء (قبل)، و (بعد) -بعد قطعهما عن الإضافة لفظاً، وإننا نلتزم العذر لسببويه على تعبيره بالرفع مكان الضم، لأن المصطلحات النحوية لم تكن حينئذ قد تحدد مفهوماً، وقد ذكرنا آنفاً أن ابن هشام -علل لبناء المنادى المفرد المعرفة على الضم -بأنه يشبه الضمير في تعريفه، وعدم قبوله للإضافة، وكلا التعليلين -محتمل.

ومهما يكن من أمر -فإن اختلاف النحاة على العلة النحوية -لا يفيد الواقع اللغوى فى شيء، ولا يضر الواقع اللغوى أيضاً، والعلة التى توصل إليها المؤلف -ليست مطردة، وفى ذلك يقول الأستاذ محمد عرفة: "فزع -يريد المؤلف -أن المنادى قد ضم لخوف أن يظن أنه مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً إذا نصب، وهب هذا صحيحاً، فلم ضم المنادى فى قوله: (يا أيها الرجل)، و (يا أيها المرأة)، وليس هنا خوف من التباس الإضافة، لأن اتصاله بالهاء -يمنع مد الصوت بـ (أى)، فلا يتوهم إضافته إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً" ^{١٠٢}.

كذلك لا تطرد علة المؤلف فى المنادى المفرد المعرفة -إذا كان مثنى، أو جمع مذكر سالماً، نحو: (يا محمدان)، (يا مسلمان)، (يا محمدون)، (يا مسلمون)، فإن بناء المنادى فى نحو هذا على

^{١٠٢} - النحو والنحاة : ١٣١.

الألف أو الواو النائبتين عن الضمة ليس خوفاً من التباس المفرد-بالمضاف إلى ياء المتكلم .

رأيه في نصب اسم (إن):

ولما وجد المؤلف اسم (إن)-منصوباً، وهو مسند إليه، ومتحدث عنه-وكان قد قرر أن الضمة علم المسند إليه-تعارض ذلك مع أصله الذي قرره، فكان حق اسم (إن)-أن يكون مرفوعاً طرداً لهذه القاعدة، وقد خطأ النحاة في فهم هذا الباب، وتدوينه، ثم تجرءوا على تغليب العرب في بعض أحكامه، وهو يريد من أجازوا رفع اسم (إن)، لأن حقه الرفع -كما يرى المؤلف، وقد استدل على رفع اسم (إن)-بما ورد في القرآن، والحديث، والشعر.

ففي القرآن الكريم- قوله تعالى : ﴿قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّجُلٌ﴾^{١٣٣}، فقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف بتشديد (إن)، وبالألف في (هذان)- مع تخفيف النون، وقرأ ابن كثير- بتخفيف (إن)، وبالألف في (هذان)- مع تشديد النون، وقرأ حفص كذلك -إلا أنه خفف نون (هذان)، وقرأ أبو عمرو بتشديد (إن)، و(هذين)-بالياء- مع تخفيف النون^{١٣٤}، فقد استدل المؤلف على رفع اسم (إن)-بقراءة

^{١٣٣}- طه ٦٣.

^{١٣٤}- إتحد فصلاء البصر للنميطي البنا: ٣٠٤.

الجمهور ، وقد عاب على النحاة: تأولهم لهذه القراءة- أعسف
تأويل ، ليمضى حكمهم فى أن اسم (إن)- لا يكون إلا منصوبا.
وفى الحديث - قول الرسول - ﷺ : "إن من أشد الناس
عذابا يوم القيامة المصورون" ^{١٠٥} ويعقب المؤلف -على هذا
الحديث - بأن النحاة لحنوا راويه .

ومن الأدلة على رفع اسم (إن)- فى رأى المؤلف -رفع
المعطوف عليه- فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا
فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ^{١٠٦}، وفى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ
وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ ^{١٠٧} على قراءة ابن عباس برفع :
(وملائكته) ^{١٠٨}.

ومن الشعر -ما رواه سيبويه عن الشاعر : بشر بن أبى
خازم -قوله :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا فى شقاق ^{١٠٩}
فقد عطف الشاعر ضمير الرفع : (أنتم) على اسم (أن)، مما يدل
على رفع اسم (أن)- فى الأصل -على رأى المؤلف .

-١٠٥-

^{١٠٦} - المائدة : ٦٩ .

^{١٠٧} - الأحزاب : ٥٦ .

^{١٠٨} - تفسير القرطبي ٨ / ٥٥٠١ .

^{١٠٩} - الكتاب ٢ / ١٥٦ .

ومن الأدلة -فى رأى المؤلف -أنه أكد أيضا - بالتوكيد المرفوع- فى قولهم : (إنهم أجمعون) -بدل (أجمعين) وقد استأنس بما غلط فيه سيبويه بعض العرب فقال : "واعلم أن ناسا من العرب يغلطون ، فيقولون :إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان"'''.

وما عده سيبويه غلطا -عده المؤلف صوابا ،بل خطأ سيبويه ، فقال:"ومع ما نعرفه لسيبويه رحمه الله من إجلال يملأ القلب، فإننا نراه هنا قد أخطأ وخطأ صوابا،قد يستطيع أن يرد بعض ما سمع من العرب ،ويسهل عليه أن يخطئ محدثا -فيما روى،فما ذا يصنع بالآية الكريمة ؟ لا سبيل إلى الرفض ،ولا إلى التخطئة"'''

هذه هى الأدلة -التي أوردها المؤلف -على صحة ما ذهب إليه من حق اسم (إن)فى الرفع '''،ثم هو يرفض تأويل البصريين لرفع الاسم المعطوف على اسم (إن)-بأنه مبتدأ حذف خبره،مؤكد رأييه، ومعارضاً هذا التأويل ،لأنه يقطع الجملة تقطيعا غير مقبول -فى رأييه، ولأن ما رفضه سيبويه -قبله غيره من أئمة النحاة : كالكسائى والفراء ،ثم ينتهى إلى القول :

'''- الكتاب ٢ / ١٥٥

'''- إحياء النحو : ٦٦.

'''- راجع إحياء النحو : ٦٤ : ٦٦.

وإذا تركنا حكم النحاة، ونظرنا أسلوب العرب فيما بعد (إن)-
وجدنا أنهم لمحوا حقه في الرفع ، فورد عنهم مرفوعا ، وعطفوا
عليه بالرفع، وأكدوه بالرفع أيضا، وذلك شاهد لما رأينا من أن
الموضع للرفع، وأنه وجه الكلام في اسم (إن)^{١١٣}.

وقبل أن نسير مع المؤلف في شرح علة النصب- يجدر بنا أن
نعقب على هذه الشواهد -التي استدلت بها على رفع اسم
(إن)، وسوف نلخص تعقيبنا في النقاط الآتية :

الأولى -أن النحاة فرقوا بين المعطوف على اسم (إن)-قبل
استكمال الخبر، والمعطوف على اسمها -بعد استكمال الخبر.

الثانية -أنهم فرقوا بين المعطوف على الاسم- إن كان
الحرف: (إن)، أو (أن)، أو (لكن)، والمعطوف على الاسم -إن كان
الحرف: (ليت)، أو (كأن)، أو (لعل).

فقد اشترط البصريون في جواز رفع المعطوف على الاسم
أمرين:

أحدهما- أن يكون المعطوف المرفوع -بعد استكمال الخبر .

الآخر : أن يكون الحرف الناسخ: (إن) أو (أن)، أو (لكن).

ولم يشترط الكسائي، وتلميذه الفراء- الشرط الأول وهو
استكمال الخبر تمسكا بما ذكرناه من الشواهد^{١١٤}، وسواء أكان

^{١١٣} - إحياء النحو: ٦٧

^{١١٤} -راجع شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٦ : ٢٨

المعطوف المرفوع بعد استكمال الخبر، أم كان قبله فإنه معطوف على موضع اسم (إن)، لأن موضعه الابتداء، وكان مرفوعاً بهذا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ عليه - وهو (إن)، و(أن)، و(لكن) ^{١١٤}، وبهذا فإن نصب اسم (إن) - لا يخرج من كونه مسنداً إليه، ومن كونه مرفوعاً في الأصل، ثم نصب بدخول هذه الأحرف عليه - التي أضافت إلي الجملة الاسمية معاني جديدة، ولا يمنع أن يعطف عليه مرفوع، أو يؤكد بمرفوع - اتباعاً للموضع، أو تنبيهاً إلى الأصل، ولا مانع أيضاً أن يكون المرفوع المعطوف - بداية جملة اسمية جديدة مكونة من مبتدأ وخبر، ولكن الخبر فيها محذوف، لدلالة السياق عليه، وبذلك يكون العطف - من قبيل عطف الجمل .

والدليل على أن رفع المعطوف على اسم (إن) - لا يعنى - رفع الاسم - إن المعطوف على اسم (ليت)، أو (لعل)، أو (كأن) - لابد أن يكون منصوباً، تقدم أو تأخر ^{١١٥}، لأنهم لو رفعوا المعطوف على اسم هذه الأحرف الثلاثة، وعدوه من قبيل عطف الجمل - لأدى ذلك إلى عطف جملة الخبر على جملة الإنشاء ^{١١٦}، فليست علة رفع المعطوف إذا - أحقية الاسم في الرفع .

^{١١٤} - شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٧ .

^{١١٥} - شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٨٧ .

^{١١٦} - شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٢٨ .

وأما مجئ الاسم بالألف -وهو مثنى- فى قوله تعالى: " قالوا إن هذان لساحران" -على القراءة بتشديد (إن)- فإن الاسم مثنى ، وفى المثنى لغات عن العرب، ومنها لغة بلحارث بن كعب وخثعم ، وزبيد ، وكنانة ، وآخرين، وهى استعمال المثنى بالألف دائما نقول: (جاء الزيدان) و(رأيت الزيدان)، و(مررت بالزيدان)، وقال الشاعر :

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابى القراب عقيم^{١١٨}
وقد أورد ابن هشام فى تخريجها -وجوها أخرى^{١١٩}، ونحن نرجح هذا الوجه، لبعده عن التكلف، لأن القرآن الكريم نزل بلغات العرب، وعلى هذه اللغة -فليس اسم (إن)- مرفوعا بالألف، بل هو منصوب بالفتحة المقدرة عليها، لأن هذه القبائل المذكورة -عاملت المثنى معاملة المقصور، وهذه اللغة قليلة، ولذلك لم تكثر فى القرآن الكريم.

وعلى أى حال - فإن هذه الشواهد -التي استدل بها المؤلف -لا تمثل ظاهرة لغوية تجعلنا نقيس عليها الحكم الإعرابى لاسم (إن)- وهو الرفع، ونترك الظاهرة اللغوية المقيسة الشائعة فى القرآن والحديث والشعر وكل كلام فصيح، وقد اعترف المؤلف نفسه بشيوع النصب، فقال:

^{١١٨} - نسبه ابن منظور إلى هوبر الحارثى لسان العرب ٦/ ٤٦٠٩ ط دار المعارف .

^{١١٩} - شرح سنن الذهب : ٤٦ وما بعدها .

"ولكننا لا ننكر أنه ورد منصوبا، وكان النصب هو الغالب عليه"^{١٢٠}، فكيف يكون النصب هو الغالب عليه في اللغة، ثم يستشهد بشواهد قليلة تمثل بعض اللغات عند العرب، وهل تخلو قاعدة نحوية، أو ظاهرة لغوية - مما يخالفها من شواهد قليلة أو شاذة، فإذا تمسكنا بهذا القليل الشاذ - هدمنا القواعد النحوية القياسية الشائعة في الاستعمال، ولما رأى المؤلف أن الغالب في اسم (إن) - هو النصب، وهذه مخالف لأصله - وهو الرفع - ما كان منه إلا أن يجد ويجتهد في التماس علة النصب، فهو بعد أن قام بإحصاء ما وجد في القرآن الكريم من دخول (إن) على الضمير، وعلى الاسم الظاهر، وعلى الاسم الموصول، وعلى (ما) الكافة - استنتج أن اتصالها بالضمير أكثر من دخولها على الاسم الظاهر، ثم رتب على هذا الاستنتاج - أن الأداة إذا دخلت على الضمير - مال حسهم اللغوي إلى أن يصلوا بينهما، فيستبدلوا بضمير الرفع - ضمير النصب، لأن ضمير الرفع - لا يوصل إلا بالفعل، ولأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم وهو أحب استعمالا إليهم من المنفصل، ومن ذلك كلمة (لولا)، فلا يكون الاسم الظاهر بعدها إلا مرفوعا، فكان من حق الضمير إذا جاء بعدها أن يكون مرفوعا أيضا، ولكن العرب يقولون: (لولاه)، (لولا هو)، (لولاكم)، (لولا أنتم)، فيستعملون ضمير النصب

^{١٢٠} - إحياء النحو: ٦٧.

وضمير الرفع، كما قاس (إن) ٠ على (عسى) أيضا ، فإن الاسم الظاهر بعدها لا يكون إلا مرفوعا ، وقد يتصل بها ضمير الرفع فيقال : (عسيت)، (عسيتم) ، كما يتصل بها ضمير النصب ، فيقال: (عسالك)، (عساه)، ثم يعقب على ذلك بقوله : " فهذا المسلك من العربية -يفسر لنا ما نراه في استعمال العرب اسم إن منصوبا ، وما نجده من أثر الرفع فيه ، إذ يجئ أحيانا مرفوعا ، ثم يعطف عليه ، ويؤكد بالرفع أيضا، وذلك أنهم لما أكثروا من إتباع إن بالضمير -جعلوه ضمير نصب ؟، ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر - نصب أيضا^{٢٢١}، ثم يستطرد فيذكر أمثلة للإعراب على التوهم، ومن ذلك -قولهم (ما زيد قائما ولا قاعد) ، فجروا (قاعد) -عظفا على (قائما) -على توهم جره بالباء، حيث يكثر جره بها -إلى غير ذلك من الأمثلة^{٢٢٢}، وهكذا فإن المؤلف يرى أن اسم (إن) -منصوب على توهم كونه ضميرا متصلا، وقد رأى المؤلف هذا الرأي حتى تتسق قاعدته -التي لخصها بقوله : "فقد رأيت أن اسم (إن) - أصله الرفع ، وأن رفعه صحيح جائز، وأن التزام الأصل الذي بيناه -وهو أن المسند إليه مرفوع -قد اطرده في الكلام، وكشف لنا في باب النداء ، وفي باب (إن) -عن سر خفي على

^{٢٢١} - إحياء النحو ٦٨ : ٧٠

^{٢٢٢} - المرجع السابق : ٧٠

النحاة، وصحح لنا من كلام العرب ما خطأه النحويون. ^{١٣٣} وقد

رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف -بأمرين :

أولهما -أنه لو كان الموضع لضمير الرفع، وناب عنه ضمير
النصب، لسمع ضمير الرفع، ولو قليلا بعدها، مع أنه لم يسمع
بعدها إلا ضمير النصب، فلم يقولوا (إِنَّ أَنْتُمْ)، كما قالوا (لولا
أنت)، و (لولاك).

ثانيهما -أن الإعراب على التوهم -يأتي قليلا، ويكون الإعراب -
على الأصل -كثيرا، أما هنا - فالقليل الإعراب على الأصل،
فلم يسمع مرفوعا إلا نادرا، وأما النصب - فهو الكثير
الغالب ^{١٣٤}.

ونحن من جانبنا نرى أن قياس المؤلف (إنّ) -على (عسى)-
فاسد، لأن (عسى) إذا اتصل بها ضمير خرجت من باب أفعال
المقاربة -إلى باب (إن)، وصارت بمعنى (لعل) -فى المعنى
والعمل، ومن ذلك قول صخر بن العود الحصرى :

فقلت عساها نار كأس وعلها

تسكى فأتى نحوها فأعودها ^{١٣٥}

كذلك فإن قياسه (إن) -على (لولا) - فاسد لأن (لولا) -تكون
حرف جر -إذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر،
كالياء والكاف والهاء، قال الشاعر :

^{١٣٣} -المرجع السابق: ٧١

^{١٣٤} - النحر والنحاة ١٢٩ - ١٣٠.

^{١٣٥} - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١/ ٢١٣ .

وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قلة النيق منهوى^{١٢٦}

فـ (لولا) - في ذلك - حرف جر عند سيبويه ، والضمير مجرور بها ، لأن الياء وأخواتها - لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر^{١٢٧}.

فكل من (عسى) ، و(لولا) - له أكثر من استعمال في العربية ، فلا ينبغي أن تقاس عليهما (إن) - التي لا تعمل في المبتدأ - إلا للنصب ، إذ لو كان القياس - تاما - لرفع اسم (إن) الظاهر على حسب الأصل ، ولكنه نصب ، كذلك لو كان القياس تاما أيضا - لوجدنا أن اتصال (عسى) بالضمائر كثير : كاتصال (إن) بالضمائر ، على حين لم ترد (عسى) متصلة بالضمائر إلا في مواضع قليلة في كلام العرب .

وإذا كان المؤلف قد حكم برفع اسم (إن) بناء على نظريته التي تقتضى جعل المسند إليه من المرفوعات حيثما كان - فلماذا لم يحكم برفع المفعول الأول لأفعال القلوب ، وهو مبتدأ في الأصل ، وكان مرفوعا قبل دخول فعل القلب عليه ، مع أن جواز رفع المفعولين في حالة الإلغاء ، ووجوب رفعهما في حالة التعليق - أمر شائع بين النحاة لم نجده في اسم (إن) .

^{١٢٦} - نسبه ابن السيرافي إلى يزيد بن الحكم الثقفي - شرح أبيات سيبويه ١٤٣/٢ .

^{١٢٧} - اللجنى الدانى في حروف المعانى للمرادى : ٦٠٣ .

فليس معنى أحقية المسند إليه فى الرفع-أن يكون مرفوعا حيثما كان،حتى وإن دخل عليه ناسخ يغير حكمه الإعرابى،ولا يغير معناه،وهو كونه مسندا إليه .

والنحاة قد بينوا علة النصب فى اسم (إن)،وأخواتها،فيقول الرضى : "اعلم أنه لما كان مذهبه -أن الأصل فى رفع الأسماء الفاعل، وفى نصبها المفعول-لم يكن له بد من أن يدعى أن كل مرفوع أو منصوب غيرهما - فهما مشبهان بهما من وجه، كما يقال :إن المبتدأ - يشبه الفاعل ،ولكونه مسندا إليه،والخبر يشبهه،لكونه ثانى جزئى الجملة -وخبر (إن) وأخواتها -يشبهه ، لكون عامله -أى إن وأخواتها -مشابها للفعل المتعدى -إلا أنه قدم منصوبه على مرفوعه- تنبيهها بفرعية العمل على فرعية العامل"^{١٢٨} فالرضى فى شرحه لقول ابن الحاجب - يبين أن الأصل فى المرفوعات -هو الفاعل ،وأن الأصل فى المنصوبات -هو المفعول به،وما سوى الفاعل من المرفوعات -يقاس عليه، وما سوى المفعول به من المنصوبات -يقاس عليه ،وهذا مخالف لما ذهب إليه المؤلف،والذى سبق ذكره - من أن الضمة -علم المسند إليه ، فالمبتدأ -يشبه الفاعل فى كونه مسندا إليه - والخبر يشبه الفاعل أيضا- فى كونه ثانى جزأى الجملة ،وخبر (إن) ، وأخواتها -يشبه الفاعل فى كون هذه الأحرف الناسخة -تشبه

^{١٢٨} - شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١ / ١٠٩

الأفعال المتعدية - في كونها تقتضى - مرفوعا ومنصوبا - إلا أن منصوبها - قدم على مرفوعها - تنبيهها على أن هذه الأحرف - إنما هي فرع في العمل .

ولعل السيوطي - أكثر توضيحا لشرح علة النصب في اسم هذه الأحرف ، فقال : "لما كان لهذه الأحرف شبه - (كان) في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما عملها معكوسا ، ليكونا معه كمفعول قدم وفاعل آخر - تنبيهها على الفرعية ، ولأن معانيها في الأخبار - فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابيهما" ^{١٢٩} .

فبدلاً من أن نحكم على اسم (إن) ، وأخواتها بالرفع لتتسق معنا قاعدة الضمة علم المسند إليه ، مخالفين بذلك النصوص الفصيحة والنطق العربي الصحيح - ينبغي علينا أن نعتد هذه العلة - التي وضعها النحاة - في نصب اسم هذه الأحرف ، وهي علة معقولة ، لأنها تفسر لنا ما أراد المؤلف هدمه وإنكاره مع وجوده ، والمؤلف نفسه هو الذي قادنا - إلى التماس العلة النحوية - مع ثمة جدواها في الدرس النحوي القائم على تسجيل الظاهرة ، ووصفها ، كما وردت عن العرب ، وقد فصل الأستاذ محمد عرفة - العلة في نصب هذه الأحرف - لأسمائها - التي هي مسند إليه في الحقيقة ، فقال : "ف - (إن) وأخواتها -

^{١٢٩} - الهمع ١/١٣٤

أشبهن الفعل ، والاسم الواقع بعدهن-أشبه الاسم المفعول به
الواقع بعد الفعل ، فقولنا : (إن زيدا قائم) -أشبهه: أؤكد زيدا ،
(نحن في الشتاء ولكن الحر شديد) - أشبهه : أستدرك الحر ،
(ليت الشباب يعود) -أشبهه: أتمنى الشباب،و(لعل رحمة الله
قريب) -أشبهه :أتوقع رحمة الله ، و(كأن زيدا أسد) -أشبهه :أشبهه
زيدا^{١٢٠}.

ونختم ردنا على المؤلف فيما ذهب إليه من أحقية رفع اسم
(إن)، وأخواتها-بأن نتساءل: هل كان المؤلف في أحاديثه
وكتاباتاته، وتعليمه النحو لطلابه-ينطق اسم (إن)، وأخواتها-
مرفوعا؟ لا نظنه كان يفعل ذلك ،ولا نتوقع حسه اللغوى يوافقه
على ذلك، كما نتساءل :هل كان الدكتور طه حسين -الذى أعجب
بالمؤلف- كل إعجاب ،وأشاد بكل ما ذهب إليه المؤلف من
آراء، يرى أنها جديدة في الدرس النحوى، يرفع اسم (إن)،
وأخواتها، وهو يتحدث أو يكتب ؟وقد سمعناه كثيرا، وهو يتحدث،
فما لاحظنا أنه خالف النحاة، فرفع منصوبا ،أو نصب مرفوعا .

الكسرة علم الإضافة

وهنا يفصل المؤلف ما كان أجمله من قبل من أن الكسرة علم
الإضافة ،بمعنى أن الكسرة- علامة على أن الاسم أضيف إليه

^{١٢٠} -النحو والنحاة : ١٣١، وما بعدها

غيره، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة، كمطر السماء، وخصب الأرض، أو بأداة، كمطر من السماء، وخصب في الأرض، ثم يقرر المؤلف أن الكسرة لا توجد في غير هذا الموضع إلا في إتباع : كالنعت ، أو في مجاورة ، والمؤلف في ذلك كله - لا يخالف النحاة، كما يقول هو ، حتى في العبارة، وبعد أن أورد المؤلف ما ذكره النحاة المتقدمون في الإضافة كسيبويه ، والمبرد ، وابن الحاجب ، والرضي قرر أن باب الإضافة في العربية من أكثر الأبواب شيوعاً ، وأسيرها على الألسن ، حتى في عصرنا هذا ، وقد تحرى المؤلف - كما يقول ، فوجد الإضافة من أشيع أساليب العربية في البيان ، ومن أكثر الأصول النحوية جرياً على الأقلام ثم يذكر المؤلف - أن العرب يضيفون لبيان الفاعل ، مثل (خلق الله) ، ولبيان المفعول ، مثل : (خلق السماوات) ، وللمكان ، مثل : (ظباء وجرة) ، و (أسد بيثة) ، وللزمان ، مثل : (برد الشتاء) ، و (مكر الليل) ، ولبيان الموصوف ، مثل : (حسن الوجه) و (طلق اللسان) ، ولبيان الصفة ، مثل : (يمين صدق) ، و (كلمة الحق) ، وغير هذا من الأساليب المتسعة الكثيرة ، ويستعملونها في التفضيل ، مثل : (أعلم القوم) ، و (أخصب الأرض) ، و (فتى الفتيان) ، وقد تكون الإضافة أسلوباً للبيان ، مثل : (بنات الشوق) ، و (بنات الدهر) ، و (أخو الصدق) ، و (أخو الأنصار) ، أي : أحدهم ، ويضيفون إلى الكلمتين ، مثل : (غلام عبد الله) ، ويضيفون الكلمتين ، مثل : (عبد

شمسكم)، ثم أشار المؤلف إلى الإضافة إلى الجمل، وإلى ما يلزم الإضافة إلى الجمل، وإلى حذف المضاف إليه، ثم أشار إلى حروف الجر، وكثرتها في العربية، وتوسع العرب في استعمالها، ونياية بعضها عن بعض، ويفضل المؤلف - أن تسمى حروف الإضافة، ثم يعقب المؤلف على ما أشار إليه من أحكام الإضافة بقوله: 'وليس يعنينا بيان هذه الأساليب، وتحديد خصائصها الآن، وإنما أردنا أن نشير لك إلى أن باب الإضافة على قصره في البحث، وقلة ما فيه من الأحكام - باب كثير الدوران في العربية، وأسلوب واسع الاستعمال، بل هي أداة عظيمة شائعة تستعمل في كثير من المواضع، بيانا للمعاني المختلفة، وأداء للأغراض المتنوعة.

وإن على النحاة أن يدرسوها درسا واسعا مفصلا دقيقا عميقا، لا ليبينوا أثرها في اللفظ، وحكمها في الإعراب، بل ليعرفوا سبيلها في البيان، وأثرها في تصوير المعاني، ومدى تصرف العرب فيها، وتوسع العربية بها"^{١٣١} هذا تلخيص ما ذكره المؤلف في الإضافة، ولنا عليه الملاحظات الآتية :

الأولى - أن المؤلف استعمل مصطلح الكسرة، وهذا المصطلح يستعمله النحاة في حالات البناء، وكان ينبغي عليه أن يستعمل مصطلح الجر، لأنه يعبر عن حالة إعرابية .

^{١٣١} - إحياء النحو : ٧٢ - ٧٧

الثانية - أنه لم يشر إلى ما ينوب عن الكسرة في الجر ، وهو الياء في المثنى ، وجمع المذكر السالم ، والأسماء الستة ، والفتحة في الممنوع من الصرف .

الثالثة - أنه وقع في التناقض ، فقد بين أولاً - أن الإضافة - باب واسع في العربية وكثير الدوران على الألسنة ، ثم بين أن باب الإضافة - قصير في البحث ، وقليل الأحكام ، مع أن المجرور بالحرف ، أو بالإضافة - من الأبواب النحوية الحافلة بالأحكام والمسائل ، وقد أفاضت كتب النحو في شرح حروف الجر ، فبينت عددها ، ومعانيها ، وأقسامها - من حيث نوع مجرورها ، كما بينت كيفية استعمالها في الجملة ، ووجوب تعلقها بالفعل أو شبهه ، كما بينت خروج بعضها عن الحرفية - إلى الاسمية ، كما بينت دخول (ما) عليها ، ومدى تأثيرها بها ، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بحروف الجر ، كما بينت كتب النحو - التركيب الإضافي ، ووضحت الغرض من الإضافة ، وبينت الأثر المعنوي للإضافة فضلاً عن الأثر اللفظي ، وبينت أقسام الإضافة - من حيث كونها محضة أو غير محضة وبينت الفرق بين النوعين ، وخصائص كل منهما ، كما بينت اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه ، كما بينت الأسماء الملازمة للإضافة إلى المفرد ، وإلى الجمل ، كما بينت حذف كل من المضاف والمضاف إليه ، والفصل بين المتضايين ، والجائز منه وغير الجائز ، كما

أفردت المضاف إلى ياء المتكلم - بحديث خاص - إلى غير ذلك من مسائل الإضافة ، وإذا كان المؤلف قد أوصى النحاة بأن يتوسعوا في درس الإضافة ، لا من حيث اللفظ والإعراب فقط ، بل ليعرفوا سبيلها في البيان - فإن النحاة قديما وحديثا قد فعلوا ذلك ، فلم يدرسوا الإضافة - من حيث أثرها اللفظي والإعرابي فقط ، بل درسوها من حيث أنماطها المتنوعة ، ودلالة كل نمط ، أليس تقسيمهم للإضافة بأنها محضة ، وغير محضة وتفريقهم بينهما من حيث الأثر المعنوي المترتب على المحضة ، وتبيينهم لمعاني الإضافة - دليلا على أنهم لم يتناولوا الإضافة من حيث الإعراب فقط ؟

الرابعة - أن المؤلف لم يجد في باب المجرورات ما يخالف به النحاة ، ولذلك عد باب الإضافة من الأبواب القليلة الأحكام ، وكأنه وضع كتابه هذا - ليخالف النحاة في كل شيء ، لأن مخالفة النحاة الأقدمين - تجديد وإحياء للنحو في نظره .

الخامسة - كان ينبغي على المؤلف - أن يتوسع هو في الباب ، فيتجاوز ما وصل إليه النحاة القدماء إلى دراسة الإضافة - دراسة أسلوبية تركيبية يبين فيها القيمة المعنوية والوظيفية لحرف الجر ، والقيمة البيانية للتركيب الإضافي ، وهذا يتسق مع هدفه من تأليف هذا الكتاب ، ولكنه اكتفى بإيصال النحويين بذلك .

السادسة - أن المؤلف خلط بين المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، مع أن النحاة القدماء فصلوا بينهما، وجعلوا لكل منهما باباً مستقلاً .

السابعة - أنه استعمل في توضيح المجرور بالإضافة عبارات وتراكيب غامضة لا تليق بمقام تعليم النحو مع أنه يدعو إلى إحيائه.

رأيه في دلالة الفتحة

ينكر المؤلف أن تكون الفتحة علامة إعراب ، ويذهب إلى أن الضمة والكسرة فقط - هما اللتان تدلان على الإعراب فقال: "الأصل الثالث - أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعلم إعراب ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربية - نظير السكون في لغتنا العامية^{١٣٢} ، وقد استدل المؤلف على ذلك - بعدة أمور :

الأول - ما قرره النحاة في أوجه الوقف على المتحرك الذي قبله ساكن ، مثل: (عمرو) ، (بدر) ، - من جواز نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن إذا كانت ضمة أو كسرة ، أما إذا كانت فتحة - فليس لك ذلك ، تقول: (هذا البدر والبدر) ، (نور البدر والبدر) ، فإذا قلت : (انظر البدر) - امتنع أن تنقل الفتحة - إلى الدال .

^{١٣٢} - إحياء النحو : ٧٨

الثانى - أن الروم - عند القراء - لا يكون عند الوقوف على ساكن، ولا على متحرك بالفتح، وإنما يكون فى الضمة والكسرة^{١٣٢}. والمراد بالروم - عند القراء - أن تسمع كل دان، أى: قريب منك - ذلك المحرك بصوت خفى، أى: ضعيف، يعنى أن: تضعف الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها^{١٣٣}.

الثالث - قبول الشعراء الإقواء فى قافية الشعر، وعدم قبولهم للإصراف، أما الأول فقد ورد فى شعر كثير من فحول الشعراء المتقدمين، حتى أباحه لهم العلماء، ولم يعدوه فى شعرهم عيباً، وكان الخليل يقول: تجوز الضمة مع الكسرة، وأما الإصراف - فقد أنكر قوم وقوعه فى شعر العرب، وأثبتته آخرون، على اعتقاد قلته، والتصريح بندرته^{١٣٤}، والإقواء - هو اختلاف حركة الروى فى قصيدة واحدة، بأن يجئ بيت مرفوعاً، وآخر مجروراً، فإذا كان مع المرفوع أو المجرور - منصوب - سمي إصرافاً^{١٣٥}.

الرابع - النصب على نزع الخافض، ومعناه: أن يكون من حق الكلام ذكر الجار، ثم يحذف لسبب ما فتقلب الكلمة مفتوحة، مثل: تمرّون الديار فى قول جرير:

^{١٣٢} - المرجع السابق: ٨٩.

^{١٣٣} - شرح ابن القاصح على الشاطبية المسمى سراج القارئ المبتدئ: ١٥٦.

^{١٣٤} - إحياء النحو: ٩٠ : ٩٢.

^{١٣٥} - للكافى فى العروض والقوافى للحطّيب التّريزى: ١٦٠.

تمرون الديار ولم تعوجوا

كلامكم على إذا حرام^{١٣٧}

وهم يعدون ذلك نادرا شاذا ،على أنه فى كلام العرب - أوسع مما قرروا^{١٣٨}

الخامس -أنهم يصيرون إلى النصب حين يتحول عن الكلمة داعي الرفع أيضا ، تقول : (خرج زيد وعمرو) ، تريد أن تتحدث عن كل منهما ، فترفع ، فإذا كان الحديث عن واحد ، وكان الثانى من تكملة الحديث - تحول داعي الرفع عنه ، فنصب .، وقلت (خرج زيد وعمرا)^{١٣٩}

ثم استشهد المؤلف على صحة ما رأى من أن العرب يلجئون إلى نصب الكلمة - إذا لم يقصدوا التحدث عنها بقولهم : (كلمته فاه إلى فى) ، (وبعته يدا بيد) ، فيقول : لما لم يكن من همك التحدث عن الفم واليد ، وإنما سقتهما بيانا وتتمة لحديث لم ترفع ، ولو قصدت إلى التحدث عنهما - لرفعت ، ولقلت : (يد بيد) ، (وفوه إلى فى) ، والنحاة ينصبون مثل هذا على الحال^{١٤٠}

ومما يرى المؤلف - أنه نصب لأنه لم يتحدث عنه ما ذكره النحاة منصوبا على إضمار فعل فى قولهم (عمرآك الله) ، ونحن

^{١٣٧} - البيت فى خزنة الأئب للبغدادى ١٢١/٩ .

^{١٣٨} - إحياء النحو : ٩٦ ، ٩٧ .

^{١٣٩} - إحياء النحو : ٩٦ - ٩٧ .

^{١٤٠} - إحياء النحو : ٩٨ - ٩٩ .

العرب)، و(إياك والأسد)، و(إياك الأسد)، و(عذيرك)، فى قول عمرو بن معد يكرب:

أريد حباءه ويريد قتلى

عذيرك من خليلك من مراد^{١١١}

وعلى نصب هذه الكلمات يعقب المؤلف بقوله: "وإعراب ذلك كله، وسواه مما يحتد فيه الخلاف، ويكثر فيه التقدير والإضمار - أمر قريب واضح فإنها كلمات لا يتحدث عنها، فترفع، ولا هى مضاف إليها، فتجر، فليس لها إلا أن تلزم الأصل وهو الت نصب"^{١١٢}

هذه هى الأدلة - التى استدل بها المؤلف على أن الفتحة ليست علامة إعراب، وإنما هى الحركة الخفيفة التى يلجأ المتكلم إليها حينما يريد أن يبين أن الكلمة ليست متحدثا عنها، ولا مضافا إليها، وهو بذلك يخالف النحاة، حيث قرروا أن الرفع - علامة كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون فى غير العمد، وأن النصب - علم الفضلية فى الأصل، ثم يدخل النصب - فى العمد - تشبيها لها بالفضلات، وأما الجر - فهو علم الإضافة -^{١١٣}، فليست العلامة الإعرابية مقصورة على حالتى الرفع والجر - كما

١٤١- من شواهد سيبويه - الكتاب ١ / ٢٧٦.

١٤٢- إحياء النحو : ١٠٠.

١٤٣- شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١ / ٢٤.

ذهب المؤلف ، ولكن النصب -حالة إعرابية تدل على أن الاسم - فضلة،بمعنى أنه زائد على ركنى الإسناد فى الجملة،وإن كانت العمدة تتمثل فى الفاعل ،ونائبه ، والمبتدأ، والخبر فإن الفضلات تتمثل فى المفعول المطلق . والمفعول به ،والمفعول له ،والمفعول معه، والمفعول فيه،والمستثنى،والحال،والتمييز ، ولكل وظيفة من هذه الوظائف النحوية - تعلق بالفعل -على جهة خاصة ،فلو أننا استبعدنا حالة النصب من بين الحالات الإعرابية -لأدى ذلك إلى استبعاد هذه المنصوبات كلها ،ولو كان النصب فى هذه الوظائف النحوية -لمجرد طلب الخفة - لكنت هذه المنصوبات كلها -شيئا واحدا،ولكن الواقع اللغوى - يثبت لنا أن لكل وظيفة من هذه الوظائف النحوية -علاقة خاصة بالفعل تختلف عن علاقة الوظيفة الأخرى،مما يؤدى إلى اختلاف الدلالات بينها،ثم إن المؤلف يعبر بمصطلح الفتحة ، دون مصطلح النصب ،وبناء على تعبيره هذا-فإنه يرى أنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ،فهو ينطبق ذلك على المنصوب بالياء،أو بالآلف ،أو بالكسرة.وهل هذه العلامات الفرعية النائية عن الفتحة -تندرج تحت قوله :إنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ،قد يقبل هذا فى تحريك حرف ساكن بالفتح طلباً للخفة فى النطق ،كما فتح حفص همزة: (دأبا)،فى قوله

تعالى: قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا^{٤٧} ، وَأَسْكُنُهَا الْبَاقُونَ، وهما لغتان في مصدر (دأب) - (يدأب)، بمعنى : داوم ، ولازم^{٤٨} ، كما يقبل هذا أيضا في تحريك حرف بالفتح ، لالتقاء الساكنين، وهذا كثير في اللغة: كقولهم: (من الأرض) - بفتح نون (من)، ومن ذلك - إجماع القراء على فتح الميم وصلا مع إسقاط همزة الوصل من لفظ الجلالة ، في قوله تعالى : " أَلَمْ - الله لا إله إلا هو الحي القيوم^{٤٩} "، قال أبو علي الفارسي: " اتفاق الجميع على إسقاط الألف الموصولة في اسم الله ، وذلك أن الميم ساكنة ، كما أن سائر حروف التهجى - مبنية على الوقف ، فلما التقت الميم الساكنة ولام التعريف - حركت الميم بالفتح للساكن الثالث الذي هو لام المعرفة^{٥٠} " ، وفي مثل هذا يمكن القول بأنهم استحبوا الحركة الخفيفة - وهى الفتحة ، لأن العلة في اختيارها - ترجع إلى التناسق الصوتي بين الألفاظ ، أما النصب فهو حالة إعرابية - تدل على معنى وظيفي في الجملة ، ولا يؤتى بها على سبيل الاستحباب أو الاختيار .

أما الأدلة - التى ساقها المؤلف على صحة مذهبه فى أن الفتحة ليست علامة إعراب فلا تنهض شاهدا على ذلك ، إذ

^{٤٧} - يوسف : ٤٧ .

^{٤٨} - إنجد فسلكت البشر : ٢٦٥ .

^{٤٩} - آل عمران : ١ ، ٢ .

^{٥٠} - الحجة فى علل القراءات السبع ٢ / ٣٤٠

يمكن مناقشتها ،يقول الأستاذ محمد عرفة رادا على دليله بنقل الحركة المضمومة أو المكسورة ،دون الفتحة -إلى الساكن قبلها عند الوقف : " لو كان هذا الدليل منتجا -لكان أخرى أن يدل على أن الفتحة علم إعراب ،وأن الضمة والكسرة ليستا بعلم إعراب ،لأننا نقول: رأينا العرب يقفون على المضموم والمكسور بالسكون، ويقفون على المنصوب المنون بالألف ،يقولون : (جاء محمدٌ) ، (مررت بمحمدٌ) ، (ورأيت محمداً) ، فيحتفظون بالفتحة في الوقف ، دون أختيها: الضمة، والكسرة ، وذلك في اللغة المشهورة السائرة في العرب ، وعلى طريقة المؤلف -قول: إنهم لم يحتفظوا بالفتحة في الوقف -إلا لأنها تدل على معنى ، ولم يحتفظوا بالضمة والكسرة فيه إلا لأنهما لا يدلان على معنى ، وهذا أولى في الدلالة، لأن الاحتفاظ بالفتحة في اللغة المشهورة الكثيرة، أما النقل فهو نادر قليل جدا^{١٤٨} ، والدليل على قلته وندرته - في اللغة - أنه لم يرد في القراءات الصحيحة، قال أبو حيان : " ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء -إلا ما نقل عن أبي عمرو - أنه وقف على قوله تعالى : " وتواصوا بالصبر " بكسر الباء^{١٤٩} ، وهذه الرواية عن أبي عمرو - ضعيفة

١٤٨- النحو والنحاة : ١٦٧ .

١٤٩- العصر : ٣ .

١٥٠- ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣٩٩/١ .

لم ترد في القراءات السبع، وليس نقل الحركة المضمومة أو المكسورة إلى الساكن قبلها عند الوقف بحجة قاطعة على أن المراد الاحتفاظ بالعلامة الإعرابية، إذ يرى بعض النحاة أن علة هذا النقل -هي التخلص من التقاء الساكنين، والدليل على ذلك -أنهم اشترطوا لهذا النقل -ألا يكون إلا إلى ساكن، فإن كان ما قبل الحرف الآخر متحركا فلا يجوز النقل، فلا يقال : (مررت بالرجل) بكسر الجيم، نقلا لحركة اللام إليه، لأنها مشغولة بحركتها، لأن النقل إنما كان فرارا من التقاء الساكنين، وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله^{١٥١}، وقد ذكر النحاة لعدم النقل في المنصوب -عللا ليس منها أن النصب خارج عن علامات الإعراب، ولو كانت علة النقل في المرفوع والمجرور -أنهما علامتا إعراب، وعلة عدم النقل في المنصوب -أنه ليس علامة إعراب -لما أجازوا النقل في المنصوب -إن كان همزة، على أن الكوفيين أجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقا وإن لم يكن مهموزا^{١٥٢}.

وأما ما استدل به المؤلف من أن الروم -وهو تضعيف الصوت بالحركة عند الوقف -لا يجوز -إلا في المضموم والمكسور، مما يدل على أن الفتحة ليست علامة إعراب فهو ضعيف لا يشهد

^{١٥١} - الهمع للسيوطي ٢/ ٢٠٨.

^{١٥٢} - الهمع للسيوطي ٢/ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

بصحة ما ذهب إليه ، وذلك لأن الروم -عند القراء ظاهرة صوتية تتعلق بالأداء لا علاقة لها بالإعراب ، ثم إن الجمهور من النحاة قد أجازوا الروم عند الوقف على المنصوب أو المفتوح أيضا.^{١٥٣} ،فلو كان الروم دالا على علامات الإعراب - لما جاز في الفتحة .

وإذا كان القراء يقصدون بالروم عند الوقف على الحركتين : الضمة ، والكسرة -أنهما علامتا إعراب ،دون الفتحة -لانسحبت هذه العلة الى الإشمام وهو الإشارة بالشففتين دون صوت -إلى ضمة الحرف الموقوف عليه^{١٥٤} ،ومن ثم اتخذناه دليلا على أن الضمة وحدها -علامة إعراب ،دون الكسرة والفتحة ،ثم إن الروم والإشمام - جائزان ، لا واجبان ، فلا ينبغي أن يستدل بهما على قواعد.

وأما قبول النحاة للإقواء وهو اختلاف حرف الروى من الكسر إلى الضم ،أو العكس وعدم قبولهم الإصراف وهو اختلاف حرف الروى من الكسر أو الضم -إلى الفتح ،أو العكس -فليس دليلا أيضا على أن الفتحة -ليست علامة إعراب ،لأن القافية فى الشعر -من الأمور الصوتية الخاصة بموسيقى الشعر ، وليس لها دخل فى الإعراب ،غير أن الشاعر يوفق بين النظام

^{١٥٣} - الهمع ٢/ ٢٠٧ .

٥٥ - الهمع ٢٠٧/ ٢٠

العروضى ، والنظام اللغوى ، وإذا خرج من كسر إلى ضم ، أو فتح بالنسبة لحرف الروى فلا يعنى بذلك اعتبار الضمة أو الكسرة -علامة إعراب ، بل يعد وقوعه فى الإقواء أو الإصراف -خطأ لغوياً وعروضياً، ولذلك يقل وقوعهما فى الشعر .

والنحاة ، والعروضيون لا يجيزون الإقواء والإصراف فى الشعر ، وليس معنى قبولهم للإقواء -أنهم يجيزونه ، أو يسمحون للشاعر أن يأتى به فى القصيدة بطريقة متعمدة، وإن كانوا يستحسنونه على الإصراف فإن ذلك من باب استحسان أحد القبيحين ، وهذا الاستحسان راجع إلى أمر لفظى صوتى لا إلى اعتبار الضمة والكسرة علامتى إعراب ، دون الفتحة ، يقول الأستاذ محمد عرفة : " ونعلل تجويزهم الإقواء وامتناعهم من الإصراف بأمر حسى لا شأن له بأن لبعض الحركات معنى ، وليس لبعضها معنى ، وهو أن الحرف المفتوح يمد به الصوت ، ويفتح فيه المتكلم فاه ، فإذا استجاب الشاعر إلى داعى الفتح ففتح ، وكان الروى مضموماً أو مكسوراً ظهر ظهوراً بيناً -عدم الانسجام بين القوافى بالمخالفة بينها " ١٥٥ .

وأما النصب على نزع الخافض فليست العلة فى نصبه -اختيار الفتحة ، لخفتها ، ولكن علة نصبه هى المفعولية ، وذلك أن حرف الجر -لما حذف سلط الفعل على الاسم الذى كان مجروراً

بهذا الحرف، فنصبه على المفعولية، قال سيبويه: " فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل "١٥٦"، والنصب علم الفضلة، والمفعول به من الفضلات .

أما ما استشهد به المؤلف من الأسماء المنصوبة في اللغة على أن سبب نصبها عدم التحدث عنها، وعدم الإضافة إليها فليست أدلة على عدم دلالة النصب على معنى، وإنما وردت هذه الأسماء منصوبة لأنها تشغل وظائف الأسماء المنصوبة في التركيب اللغوي، فقد يشغل الاسم وظيفة المفعول معه، وذلك إذا نصب الاسم الواقع بعد الواو التي تفيد المعية، مثل قولهم: (خرج زيد وعمر) فليس نصب (عمر)، لأنه خرج عن دائرة الإسناد، وأنه ليس متحدثا عنه فقط، فهذا لا يكفي لجعل الاسم منصوبا، بل لأن الاسم عد من قبيل المفعول معه، وهو من الفضلات التي يميزها النصب، كما يميز الرفع -العمد، ثم إن المثال الذي ذكره المؤلف ليس النصب فيه على المفعول معه قويا، لأن النحاة رجحوا فيه العطف، كذلك سائر الأسماء المنصوبة فليس النصب فيها لمجرد عدم الإسناد إليها، وعدم الإضافة إليها، بل تشغل وظيفة في التركيب على حسب جهة تعلقها بالفعل المحذوف أو المذكور، فقد تكون الكلمة حالا، كما في نحو: (كلمته فاه إلى في)، وقد تكون الكلمة مفعولا مطلقا، لفعل

محذوف، كما فى نحو : (عمرَك الله) ، فإن كلمة : (عمرَك) منصوبة على المصدرية بفعل محذوف قال، سيبويه: " فصارَت عمرَك الله -منصوبة بعمرَّتُك الله، كأنك قلت : عمرَّتَك عمرا، ونشدتُك نشدا، ولكنهم خزلوا الفعل ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ به ^{١٥٧} ، وهذا ينطبق أيضاً على نصب : (عذيرك) -فى البيت، فإنه مصدر لا يتصرف ،بمعنى : (معذرة)، فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره، لأنه من قبيل المصادر التى تقوم مقام أفعالها ،مثل (سبحان الله)، (معاذ الله) ^{١٥٨} ، وقيل : هو منصوب على المفعولية بإضمار فعل أيضا ، أى : (هات عذيرك)، ^{١٥٩} وقد تكون الكلمة المنصوبة مفعولا به لفعل محذوف، وقد ورد عن العرب -أساليب مختلفة - حذف فيها الناصب للمفعول به : كأسلوب الاختصاص ،فى نحو قولهم : (نحن العرب) -أسخى (الناس)، فكلمة (العرب) -مفعول به لفعل محذوف ، أى : (نخص العرب)، فكلمة (العرب) -تشير إلى جملة فعلية جاءت معترضة بين المبتدأ والخبر ،لتوضيح المقصود من الضمير : (نحن)، وكأسلوب التحذير ،فى نحو قولهم : (إياك والأسد)، (إياك الأسد) ، فالضمير : (إياك) -مفعول به لفعل محذوف، أى : (إياك أخطر) ،

^{١٥٧} - الكتاب ١/ ٣٢٢

^{١٥٨} - شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى : ١/ ٣٠٠

^{١٥٩} - هامش الكتاب للأستاذ عبد السلام هارون ١/ ٢٧٦

وكلمة (الأسد) -فى المثال الأول -مفعول به لفعل محذوف
أيضا، أى : (واجتنب الأسد)، وفى المثال الثانى -مفعول ثان للفعل
المحذوف ، أى : (أحذرك الأسد)، فالتركيب -إذا - جملة فعلية
أيضا، ومثله أسلوب الإغراء ، فى نحو قولهم : (الحذر الحذر)،
(النجاء النجاء)، فقد انتصب هذا على : (الزم الحذر)، و(عليك
النجاء)^{١١٠} ، فالأسماء المنصوبة فى اللغة -تشغل وظائف نحوية
مختلفة ، وفى أساليب مختلفة أيضا، فإذا سلمنا بأن علة النصب
فيها كلها علة واحدة، وهى أنها ليست - مسندا إليها، فترفع ، ولا
مضافا إليها، فتجر، ولذلك لجئوا إلى النصب الذى لا يشير إلى
دلالة إعرابية فى نظر المؤلف ، نقول : إذا سلمنا بهذا فنكون قد
تجاهلنا المعانى الوظيفية المختلفة للأسماء المنصوبة، وهذه
المعانى -تحدد من جهة تعلق الاسم المنسوب بالفعل مذكورا
كان أو محذوفا، فإن كان التعلق على جهة التعدية - كان مفعولا
به، وإذا كان على جهة التعليل كان مفعولا لأجله وإذا كان على
جهة بيان الهيئة لما تعلق بالفعل - كان حالا ، وإذا كان على جهة
التبيين والتفسير كان تمييزا، وهكذا فإن لكل اسم منصوب فى
اللغة -تعلقا خاصا بالفعل أو بالحدث فى الجملة ، وهذا التعليق
يحدد وظيفته، ودلالته فيها ، والنصب -هو المميز لكل هذه
الوظائف ، يقول الأستاذ محمد عرفة: " وليس البحث عن عامل

^{١١٠} - راجع الكتاب لسيبويه : ٢٧٥ / ١

(عذيرك)، وعامل (فاه إلى في) - إلا بحثاً عن علاقة الكلمة بالكلام، ومعرفة مركزها في الجملة، وهب اللغة العربية لا إعراب فيها، فبقى بعد علينا أن نبحث هذا البحث، لنعرف علاقة الكلمة بالكلمة، ونعلم أهي تعليل لها، أم ظرف زمان أو مكان لها، أم هي مبينة لما انبههم منها^{١١١}.

فإذا قلنا: (نقرأ القرآن والمسجد آناء الليل وأطراف النهار نشطين تعبداً بتلاوته قراءة واعية فهل المنصوبات الواردة هنا - لا يجمعها إلا النصب - الذى هو ليس علامة إعراب، وقد لجأنا إليه، لأن الأسماء المنصوبة ليست متحدثاً عنها، أو مضافاً إليها؟ كيف ذلك؟، وكل منصوب له دلالة يؤديها في التركيب، وهذه الدلالة ناتجة عن جهة تعلق الاسم بالفعل، فأخراج النصب عن دائرة معانى الإعراب -يؤدى إلى إلغاء كثير من الأبواب النحوية -التي تنتمى إليها كثير من الأساليب العربية.

رأيه فى الحركات وإشباعها :

لقد قام المؤلف بمقارنة بين الفتحة، وأختيها: الضمة والكسرة، من جهة، وبين الفتحة، والسكون -من جهة أخرى، وذلك من حيث الخفة، والثقل، وهذا المبحث فى الحقيقة -إنما هو مبحث صوتى، لأن الحديث عن الحركة، والسكون، بغض النظر عن

^{١١١} - النحو والنحاة : ١٨٠ ، ١٨١

كونهما علامتى إعراب ،أو بناء ،وبغض النظر عن كون الحركة، فى وسط الكلمة أو فى آخرها ،وقد قرر المؤلف بادئ ذى بدء -أن الفتحة-أخف الحركات ،ويقول : " فذلك أصل مقرر عند النحاة ، يتردد فى كلامهم ،ويجرى كثيرا فى جدلهم ، ويستمدون منه السبب والعلة لكثير من أحكام التصريف والإعراب . وذلك أن الفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة -وهى الألف -لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حرا، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلاعناء فى تكيفه، أما الضمة وامتدادها -وهو الواو-فإن النطق بها يكلفك ضم الشفتين ومطهما وتدويرهما،حتى تحقق نطق الضمة أو الواو ، واختبر ذلك فى : (قل)،و(صم)، و(قولوا)، و(وصوموا) مثلا ، وراع هيئة الفم والشفَتين حين النطق، وكذلك الكسرة ، وامتدادها -وهو الياء -تكلفك أن تكسر مجرى الهواء ، وتحنى طرف اللسان عند اللثة ، ليمثل الصوت م تريد من الكسرة أو الياء ، كما ترى فى : (صيد)، و(بيع)، و(صد) ، و (بع) ^{١٦٦}.

والمؤلف فيما ذهب إليه -لم يختلف عما ذهب إليه النحاة القدماء، علماء اللغة المحدثون ،وقد اعتمد هو نفسه على قول ابن جنى: " اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدواللين ، وهى : الألف، والياء، والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك

^{١٦٦} - إحياء النحو : ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ .

الحركات ثلاث، وهى: الفتحة، والكسرة، والضمّة، فالفتحة - بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة بعض الواو^{١١٣}، وكذلك حديث المؤلف عن مخرج كل من الفتحة، والكسرة، والضمّة فإنه لا يختلف عما قرره القدماء والمحدثون، يقول سيبويه: "ومنها اللينة، وهى: الواو، والياء، لأن مجرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما، وإن شئت - أجريت الصوت ومددت، ومنها: الهاوى، وهو: حرف اتسع لهواء الصوت - مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك فى الواو، وترفع فى الياء لسانك قبل الحنك، وهى: الألف، وهذه الثلاثة - أخفى الحروف، لاتساع مخرجها. وأخفاهن وأوسعهن مخرجا - الألف ثم الياء ثم الواو " ^{١١٤}، ويطلق علماء الأصوات على صوت الفتحة - اسم (صوت العلة المتسع)، كما يطلقون على صوتى الضمة والكسرة - اسم: (أصوات العلة الضيقة) ^{١١٥}.

وإذا كان المؤلف يتفق مع علماء اللغة فى أن الفتحة القصيرة - لا تختلف عن الفتحة الطويلة - وهى الألف، فى المخرج والصفة، وكذلك الكسرة القصيرة، والكسرة الطويلة - فإنهما

^{١١٣} - سر صناعة الإعراب : ١٩/١

^{١١٤} - الكتاب : ٤/ ٤٣٥ ، ٤٣٦

^{١١٥} - المدخل الى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب : ٩٤

متفقان في المخرج والصفة ، وكذلك الضمة القصيرة ، والضمة الطويلة فإنه يخالف النحاة في أن حروف اللين والمد - امتداد لما قبلها من الحركات ، وقد رتب على هذا - اعتبار الألف ، والياء المكسور ما قبلها - امتدادا لحركة الحرف السابق ، فهو يعد (إلى) - حرفا ثنائيا مفتوحا ، ويعد (فى) - حرفا أحاديا مكسورا ، وهكذا فإنه يعد الحروف : (لا) ، (ما) ، (وا) ، (ها) ، (يا) ، (فى) - من قبيل الحروف الأحادية المفتوحة ، أو المكسورة^{١١٦} وليس كذلك ، إذ لا تحذف الألف أو الياء عند استعمال الحرف فى أى تركيب من التراكيب - إلا لعل صوتية ، فيحذف الألف أو الياء - عند التقاء الساكنين نطقا لا خطا ، ويبقى فى غير ذلك ، كما لو دخل الحرف على ضمير ، نحو (فيه ، فيك ، فيها) ، فلو كان حرف الجر (فى) - أحاديا ، لحذفت الياء عند جرها للضمير ، فقيل : (فه ، أو فك) .

كما خلط أيضا - بين الحروف الثنائية ، والثلاثية ، فعد (إلى ، على ، خلا ، عدا ، ألا ، أما ، أيا ، هيا ، بلى ، نون التوكيد المشددة - من الحروف الثنائية المفتوحة)^{١١٧} ، على حين أنها ثلاثية ، بدليل قولنا : (إليه ، عليه ، خلاله ، عداه) ، فلماذا لم تحذف الألف . فى هذا الاستعمال مادامت غير معتد بها ؟!

^{١١٦} - إحياء النحو : هامش ١٠٥

^{١١٧} - إحياء النحو : هامش ١٠٥

وهذه الملاحظة تنطبق أيضا على ماعده ثلاثيا ،أو رباعيا،أو خماسيا،فقد عد (لكن)- خماسيا" ١١٨ معتدا بالألف المنطوقة غير المكتوبة فلماذا اعتد بالألف هنا -وهى امتداد للفتحة، على حين أنه لم يعتد من قبل بالألف المنطوقة المكتوبة فى نحو (إلى ، على)،ولو لم يعتد بالألف فى (لكن)-باعتبارها زائدة فى النطق فقط -كان له فى ذلك مندوحة!

وإن كان علماء اللغة يعدون الحركات -أبعض حروف المد - فإنما يقصدون بذلك أن إشباع الحركة - لا يضيف جديدا إلى الصوت -من حيث المخرج والصفة ولكننا نلاحظ أن علماء اللغة والنحو - لا يعدون حروف المد -التي تشغل وظيفة تركيبية ،أو تكون أصلا من أصول الكلمة - مجرد امتداد للحركة ،ومن ثم يعتدون بها فى الأحوال التصريفية للكلمة ،أو فى الوظائف التركيبية ،فهل نعد الفعل : (قال)-مثلا فعلا ثنائيا، بحجة أن الألف -امتداد لفتحة القاف، والحال أنها منقلبة عن أصل -وهو الواو المفتوحة ،وهل نعد ألف الاثنين ،أو واو الجماعة ،أو ياء المخاطبة فى نحو (يكتبان)، (يكتبون)،(تكتبين)- مجرد امتداد للحركات ، وهى تشغل وظيفة تركيبية، لا يمكن تجاهلها فى الجملة الفعلية ، وفى رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف - يقول: " ألا يدري المؤلف ماذا يشوش هذا فى علم النحو ؟ إنه

١١٨ - إحياء النحو :هامش ١٠٦

يؤدى إلى أن يكون مثل (يخشى) - من الأفعال المضارعة المعتلة بالألف - منصوبا ، فمادام حرف (إلى) - ثنائيا مفتوحا، فمثلها (يخشى) يكون مفتوحا ولا موجب للنصب فى مثل (يخشى: زيد) ، أما النحاة فيرون - أنها ساكنة ، والفعل مرفوع ، وقدرت الضمة عليه للتعذر، أيدرى المؤلف ماذا يشوش هذا الذى زعمه فى غير النحو؟ إن علماء العروض جعلوا مثل (فى) حرفين، أولهما متحرك، والثانى ساكن، مثل (قد) ، و(بل) ^{١٦٩}

أما أن الفتحة أخف من أختيها: الضمة، والكسرة - فإن المؤلف لا يختلف فى ذلك عن النحاة، والدليل على ذلك -أنهم قدروا الضمة والكسرة على الاسم المعتل بالياء -وهو المنقوص، وأظهروا عليه الفتحة، لخفتها، وثقل الضمة والكسرة ^{١٧٠}، وإذا كانت الفتحة أخف من الضمة والكسرة فإن هذا الحكم لا ينسحب على السكون، لأنه ليس بحركة، ومن ثم نفهم هذا من قول النحاة: إن الفتحة أخف الحركات.

رأيه أن الفتحة أخف من السكون :

ويذهب المؤلف -إلى أن الفتحة -أخف من السكون أيضا، وأيسر نطقا، خصوصا إذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلام،

^{١٦٩} - النحو والنحاة : ١٨٤

^{١٧٠} - شرح ابن عجيل على الألفية : ٨٢ / ١

والمؤلف فى ذلك مخالف للنحاة كما يقول هو ، لأنه يجد فى كلامهم ما يشير إلى أن السكون -أخف من الحركات جميعها، فقد يسمونه التخفيف، ويذكر علة النحاة فى ذلك بأن السكون عدم، والحركة-وجود ،والعدم -أضعف وأخف من الوجود ،مهما يكن يسيرا ضعيفاً ويعيب على النحاة -أن ذلك من سنتهم فى الأخذ بالفلسفة النظرية ،وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع، ثم يبين المؤلف وجهة نظره فى ثقل السكون -بأنه يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج الحرف معتمداً على الحرف ،محتفظاً به ،وفى هذا العمل كلفة تراها -إذا نطقت بمثل :أب ،أت ،أث ،وقسته إلى نطق با،تا،ثا أخذ المؤلف -يقسم الحروف الساكنة- من حيث ما تستلزمه من الكلفة عند النطق بها،فمنها :ما إذا أسكنته-أرسلت النفس به أنا، ومطلبت النطق متكلفاً الاحتفاظ بمخرج الحرف الساكن ،كما ترى فى : (غواش) ،و (اصنع)، ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان ، كأنك تكرر الحرف ،كما ترى فى راء : (إرعاد) ، ومنها ما يلزمك قطع النفس وبت النطق ،مع الضغط على الحرف ، والتمسك بمحزجه، مثل : (أب) ، و (إبراهيم) ، و (طبق) ، و (إقبال) ، ففيها كما ترى شدة فى النطق ،ونصيب من الكلفة ،لا تراه إذا أرسلت الحروف مفتوحة ،ثم شرع المؤلف يسوق الأدلة على ثقل السكون،فمنها ظاهرة القلقة عند نطق بعض الحروف الساكنة ، وهى القاف، والطاء، والباء، والجيم والdal ، فيقول :

وأنظر إلى ما صارت إليه القلقة المعروفة عند القراء من التكلف والتمسك، حتى كأن الحرف حرفان، أحدهما ساكن، والآخر - محرك بالفتح.

ومنها: أن القراء والنحاة - اتفقوا على أن مخرج الحرف - إنما يتبين ويتمثل إذا كان ساكناً، فكلفوا من يريد درس الحروف ووصفها وتحقيق مخارجها - أن يسكن الحرف، ويصله بمحرك قبله، فيقول: (أب) و(أت)، و(أث)، ثم يرقب المنطق، ويصف المخرج، ويبين الصفات، وما رسموا ذلك - إلا لما رأوا في الإسكان من التمهل بالحرف والتمسك بمخرجه وتحقيق نطقه، ثم يقول: "فهذا من طبيعة السكون، ونطق العرب به، يبين لك أن الفتحة أخف منه، وأيسر مئوية في النطق، وليس ينكر ذلك إلا من غلط نفسه، وأنكر حسه.

ومنها - أن من العرب من يميلون إلى التخفيف، فيسكنون عين الثلاثي - إذا كانت مضمومة أو مكسورة، ويقولون في رسل: (رسل)، وفي فخذ (فخذ)، فإذا كانت العين مفتوحة، مثل (جمل)، و(عمر)، و(عنب) - استبقوا الفتحة وامتنعوا من تسكين العين، ولو أن السكون كان أخف من الفتحة عندهم - لمضوا في التخفيف، فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور.

ومن هذه الأدلة أيضاً - التي استدل بها المؤلف على أن الفتحة - أخف من السكون - أن العرب قد فروا في بعض المواضع من

الإسكان إلى الفتح، ومن ذلك صنيعهم في جمع المؤنث السالم،
 لمثل: (فترة)، و(حسرة)، و(دعد)، فإن العين في المفرد ساكنة،
 ومن حقها في جمع المؤنث السالم أن تبقى ساكنة أيضا، لأن
 الجمع السالم - لا يبدل فيه بناء مفرده، ولكن العرب أوجبت في
 مثل هذا فتح العين فيقولون: (فترات)، و(حسرات)، و(دعدات)،
 ولا يجوز الإسكان إلا في ضرورة من الشعر^{١٧١}.

هذه هي الأدلة - التي استدل بها المؤلف على أن الفتحة -أخف
 من السكون، وقد رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف فخالفه،
 حيث ذهب إلى أن السكون -أخف من الفتحة، وهو في ذلك متفق
 مع النحاة، وقد استدل الأستاذ محمد عرفة على أن السكون أخف
 من الفتحة - بأنك -إذا راعيت السكون، والفتحة -عند النطق
 بحرف مثل الباء في (أبكم) فإنك تجد السكون لا يقتضي منا إلا
 التقاء الشفتين، أما الفتحة -فيها -فتقتضينا إطباق الشفتين
 وفتحهما، وما يقتضينا عملا واحد -أخف مما يقتضينا عملين .
 ومما يقوى وجهة نظر الأستاذ محمد عرفة -أننا لو مددنا الصوت
 بالفتحة تولد منها ألف، ولو مددنا الصوت بالكسرة تولد منها ياء،
 ولو مددنا الصوت بالضممة تولد منها واو، وهذا ما لا يخالف فيه
 المؤلف غيره من النحاة، ولو تأمل المتأمل -لأدى ذلك إلى
 نتيجة تخالف ما ذهب إليه المؤلف وتوافق ما ذهب إليه النحاة،

^{١٧١} - إحياء النحو : ٨١ : ٨٥.

وذلك أن الفتحة -شروع فى ألف، والضمّة -شروع فى واو، والكسرة -شروع فى ياء، أما السكون -فليس -شروعاً فى حرف آخر، فالحرف إذا نطقنا به محرّكاً -فقد نطقنا بحرف وشرعنا فى حرف آخر، وإذا نطقنا به ساكناً -لم نطق إلا بذلك الحرف، ويستنتج الأستاذ محمد عرفة من ذلك أن الحركات -بعض حروف، أو هى حروف صغيرة، فالحرف المتحرك -حرف وبعض حرف، والساكن -حرف فقط، وما كان حرفاً وبعض حرف -أثقل مما كان حرفاً فقط^{١٧٢} وإذا تأملنا رد الأستاذ محمد عرفة على المؤلف -وجدناه لا يخلو من نزعة منطقية كما أن تحليل المؤلف لما ذهب إليه -لا يخلو أيضاً من الميل إلى الفلسفة والمنطق -وإن كان كل منهما -يعتمد بقدر ما على الاستعمال اللغوى ثم أخذ الأستاذ محمد عرفة -يفند أدلة المؤلف على أن الفتحة أخف من السكون .

أما ما ذكره المؤلف من لزوم قطع النفس فى السكون، وبت النطق بالحرف ساكناً، ومن لزوم تردد اللسان فى بعض الحروف، ومن إرسال النفس عند نطق بعض الحروف -فيرى الأستاذ محمد عرفة -أن ذلك ليس بأدلة على ثقل السكون، لأن مخرج الحرف -واحد، وهذا بمثابة التأكيد فيه أما الفتحة ففيها خروج إلى مخرج حرف آخر .

^{١٧٢} - النحو والنحاة ١٦٢ : ١٦٤ .

وما استدلل به المؤلف على ثقل السكون - من أن القراء والنحاة - إذا أردوا تبين مخرج الحرف - سكنوه ، إذ إن ذلك - أعون على معرفة المخرج - فيرى الأستاذ محمد عرفة - خلو ذلك من الدلالة على ما ذهب إليه ، بل إنما فعل القراء والنحاة ذلك ، لأن السكون ليس فيه خروج إلى حرف آخر فلا يؤدي إلى الالتباس بين مخرجي الحرفين أما تحريك الحرف - ففيه خروج إلى حرف آخر فيؤدي إلى الالتباس - يريد أن الحرف الصامت - إذا أردنا أن نتبين مخرجه وصفته فلا بد أن ننطقه ساكنا ، فلو حركناه بأية حركة - كانت هذه الحركة - حرفا آخر ، وبذلك نكون قد انتقلنا من صوت إلى صوت .

وما استدلل به المؤلف من تسكين عين الكلمة - إذا كانت مضمومة ، مثل : (رسل) ، أو مكسورة ، مثل : (فخذ) ، وعدم تسكينها - إذا كانت مفتوحة ، مثل : (جمل) ، مما يدل على خفة الفتحة - فيرى الأستاذ محمد عرفة أن ذلك لا يدل إلا على أن الفتحة - أخف من الضمة والكسرة ، ولذلك تخففوا منهما بالإسكان ، أما الفتحة - فلأنها لما لم تكن في وزنها في الثقل ، بل أخف منهما - لم يتكلفوا التغيير إلى السكون - وإن كان أخف منها ، ثم يسوق الأستاذ محمد عرفة حجة عقلية ، وهي أن الفتحة - لو كانت أخف من السكون - لتخففوا في الأمثلة المذكورة بها دون السكون فقالوا : (رسل) ، و (فخذ) .

وما استدل به المؤلف -من فتح عين المجموع بالألف والهاء بعد أن كانت ساكنة في المفرد، في نحو: (حسرات)، و(دعدات)- فيرى الأستاذ محمد عرفة عدم دلالة ذلك على رأى المؤلف، لأن التخفيف - حاصل من تماثل الحرفين في الحركة، بدليل أنهم أجازوا في المضموم والمكسور - الإتياع-، مثل: (حنطة)، و (خطوة)، فيقولون: (حنطات) و(خطوات).^{١٧٣}

وهذا جدل عقلى -قد يبعدنا عن الواقع اللغوى، وينسينا خصائص الحركة والسكون في إطار الكلمة أو الجملة، ويمكننا أن نخرج من هذا الجدل بعدم الحكم على خفة الفتحة دون السكون، أو على خفة السكون دون الفتحة- بمعزل عن النظر إلى ما يجاور الفتحة أو السكون، فقد يكون السكون -أخف من الفتحة- فى موضع وقد تكون الفتحة -أخف من السكون فى موضع آخر، والسياق الصوتى بين حروف الكلمة -هو الذى يحدد ذلك، فحينما أجازوا تسكين عين الكلمة المضمومة أو المكسورة- فإنما فروا من ثقل الضمة بعد الفتحة، فى نحو: (ظرف)، و(رجل)، ومن ثقل الكسرة بعد الفتحة، فى نحو: (فخذ)، و(كتف)، لأن السكون فى هذا السياق- أكثر انسجاما واتساقا مع الفتحة قبله، ولم يلجئوا فى هذه الحالة إلى الفتح، حتى لا يغيروا صورة الكلمة، ولذلك حينما رأوا انسجام فتح العين مع فتح الفاء فى نحو: (جمل)- فإنهم لم

^{١٧٣} - النحو والنحاة ١٦٤ : ١٦٦

يستبدلوا بالفتحة - السكون ، أو حركة أخرى ، ثم إن هذا المظهر من مظاهر التخفيف في الكلمة لم يرد عن العرب على سبيل الوجوب ، بل على سبيل الجواز والتخيير ، ولذلك لا يجدون غضاضة في تسكين العين المفتوحة أيضا - إذا دعتهم الضرورة إلى ذلك ، كما في قول الأخطل :

وما كل مبتاع ولو سلف صفة

براجع ما قد فاته برداد^{١٧٤}

فقد أسكن الشاعر عين الفعل: (سلف) - وهي مفتوحة ، وهذا يدل على أن الإسكان يجوز متى دعت إليه ضرورة صوتية أو عروضية .

وإذا كنا نرى السكون أخف من الفتحة ، أو من الضمة والكسرة - في مثل ما ذكرنا من الكلمات الثلاثية - فقد نرى الفتحة أخف من السكون - في نحو (حسرات) ، و (دعدات) وذلك لأن الفاء هنا - مفتوحة أيضا ، فكان فتح العين - إتباعا لفتح الفاء ، ومن ثم - كان فتح العين واجبا عند الصرفيين ، ومنعوا إسكان العين ، لأنهم أحسوا بقله بعد الفتح ، ولذلك يجوزون الفتح والإسكان مطلقا - إذا كانت الفاء مضمومة أو مكسورة ، مثل جمع: (خطوة) ، (كسرة) بالألف والتاء كما أنهم أجازوا الإتباع - إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء ، مثل جمع: (دمية) ، ولم تكن الفاء مكسورة ، واللام

^{١٧٤} - الخصائص لابن جني مع الهامش : ٢٢٨/٢ .

واوا، مثل جمع (ذروة)^{١٧٥}، فالعبرة إذن • بانسجام الحركة مع ما يجاورها • بل مع الحرف الذى يتحرك بها • قال ابن جنى فى معرض حديثه عن حروف العلة • وما فيها من ضعف وما لا يقبل الحركة منها • هو الألف :

" ولذلك ما تجد أخف الحركات الثلاث • وهى الفتحة • مستقلة فيهما • يعنى الواو والياء حتى يجنح لذلك • ويستروح إلى إسكانهما • نحو قوله :

يادار هند عفت إلا أثافيها^{١٧٦}

فواضح من قول ابن جنى • أن الحركة • لا يحكم عليها بالخفة أو الثقل • فى حد ذاتها • وإنما تتوقف خفتها • أو ثقلها • على السياق الصوتى فى الكلمة • إذ لو حكمنا بخفة الحركة فى موضع • لوجدناها ثقيلة فى موضع آخر • وفى الواقع اللغوى • ما يشهد على ذلك • كما رأينا .

رأيه فى معنى السكون

وبعد أن بين المؤلف وجهة نظره فى أن الفتحة أخف من السكون • استطرد إلى بيان معنى السكون • فقال: " وقد جعلوا الإسكان • علامة التشديد • والببت فى الطلب • كما ترى التزامه فى الأمر • وفى : (لتفعل) • و (لا تفعل) • وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر فى أغلب

^{١٧٥} - أوضح المسالك لابن هشام : ٢٦٤ .

^{١٧٦} - الخصائص ١٩٣/٢ .

حاله من البت والتشديد والجزم ،وربما أتوا بالسكون فى غير الأمر ،دلالة على التأكيد وتقوية الكلام،كما ترى فى قول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب

إثما من الله ولا واغل

بل إن أبا عمرو بن العلاء-من القراء السبعة ومن أئمة النحاة - قرأ: " إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة"^{١٧٧} - بإسكان الراء تشديدا للأمر،لما كان استنكار المأمورين له ظاهرا .وهذه دقائق لمن أراد أن يستشف الحق من سر العربية .^{١٧٨} فالمؤلف يعلل سكون الفعل المضارع بدلالته على معنى -وهو البت والجزم فى الأمر، ومثل لذلك بالفعل المضارع المجزوم بلام الأمر ،وب-(لا) الناهية (لتفعل)،(لا تفعل)، ولم يمثل لفعل الأمر الصريح (افعل)، وهنا نتساءل : هل قصد المؤلف علامة الجزم ،دون البناء،وإذا كان قد أراد الفعل المضارع المجزوم ،وعبر عنه بالسكون -فهل يجزم الفعل المضارع بالسكون فقط ،وإذا كان المجزوم بالسكون فقط -يدل على البت والجزم فى الأمر-فما دلالة المجزوم بحذف حرف العلة ،أو بحذف النون ،كما نتساءل أيضا:لماذا لم يشر إلى الفعل الأمر المبني على السكون؟

^{١٧٧} -البقرة :٦٧.

^{١٧٨} - إحياء النحو : ٨٦ ، ٨٧.

فيبدو أن المؤلف أراد أن يجعل للسكون معنى ،كما جعل لكل من الضمة والكسرة معنى، ثم إن المؤلف خلط بين الفعل المضارع المجزوم ،للتقدم جازم عليه،والفعل المضارع المجزوم فى الضرورة الشعرية ،ولما وجد الفعل المضارع فى بيت امرئ القيس (أشرب)-غير دال على الأمر -علل سكونه بالدلالة على التوكيد ، وقد فضل الرواية بجزم الفعل فى موضع الرفع على ما ورد فى الديوان من رواية البيت على القياس،وعد ذلك من أمثلة الفساد الكثيرة فى الدواوين،^{٧٩} وكأنه ينظر إلى السكون متجاهلاً كونه علامة جزم ،أو للضرورة الشعرية ،والغريب أن المؤلف يربط بين قول امرئ القيس الذى جاء فيه الفعل المضارع - ساكن الآخر، وبين قراءة أبى عمرو بإسكان الراء فى (يأمركم)،وكان القراءة شاهد على حواز إسكان آخر الفعل المضارع المرفوع مطلقاً،مع أن قراءة أبى عمرو تختلف كل الاختلاف عن قول امرئ القيس،وذلك أن الفعل المضارع فى بيت امرئ القيس -غير متصل بضمير ،كما هو الحال فى الفعل (يأمركم) ،لأن أبى عمرو لم يسكن إلا الفعل المضارع المتصل بضمير المخاطبين،نحو (بأمركم) ، و(ينصركم)، و(يشعركم)، أو الفعل المضارع المتصل بضمير الغائبين ،نحو (تأمرهم)، و(يأمرهم)،فقد أسكن أبو عمرو هذه الأفعال المرفوعة ، حيث

^{٧٩} - راجع هامش إحياء النحو : ٨٧.

وقعت في القرآن الكريم^{١٨٠}، وإذا عرفنا أن أبا عمرو - لا يسكن آخر الأفعال المضارعة غير المتصلة بالضمائر البارزة - أدركنا أن الغرض من الإسكان يختلف عن غرض الإسكان في هذه الأفعال التي لم تتصل بضمائر بارزة، فإن امرأ القيس لم يسكن إلا لضرورة الشعر، ثم إن الرواية للبيت متعددة، فقد روى: (اليوم أسقى) - على القياس، أما أبو عمرو - فقد أسكن، لتحقيق غرض صوتي، يقول أبو البقاء العكبري: "لأن الكاف متحركة، وقبل الراء - حركة، فسكنوا الأوسط تشبيها لها بـ (عضد)، وأجروا المنفصل مجرى المتصل"^{١٨١}

فليس الإسكان إذا بغرض البت والجزم، ولكنه يرجع إلى أمور صوتية يختص بها الأداء القرآني، والدليل على أن الغرض من إسكان الفعل المضارع المرفوع في قراءة أبي عمرو غرض صوتي - أنه أسكن أيضا الاسم المجرور - وهو: (بارئكم)، في قوله تعالى: "فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ"^{١٨٢}، فقد أسكن أبو عمرو الهمزة من (بارئكم)، وقد علل الدمياطي البناء قراءة أبي عمرو بإسكان الاسم والفعل المضارع، فقال: "وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد، طلبا للتخفيف عند

١٨٠ - إتحاف فصلاء البشر : ١٣٦

١٨١ - إملاء ما من به الرحمن : ٤٢/١

١٨٢ - البقرة : ٥٤.

اجتماع ثلاث حركات ثقّال من نوع واحد، كـ(يأمركم)، أو نوعين، كـ(بارئكم) وإذا أجاز إسكان حرف الإعراب ، وإذهابه في الإدغام للتخفيف - فإسكانه وإيقاؤه أولى ^{١٨٣} فهل في إسكان (بارئكم) -بت أو جزم أو قطع ؟ فما قرره المؤلف من معنى السكون ليس مطردا، ولا ينبغي أن نقيس الظواهر النحوية - على الظواهر الصوتية، كما لا ينبغي أن نقيس قراءات صحيحة على نصوص شاذة أو نادرة.

وهناك ملحظ آخر يؤخذ على المؤلف وهو أن ما ذكره من تعليل وتفسير للسكون قد يكون حجة عليه لا له ،حيث تدل قراءة أبي عمرو على أن السكون قد يكون أخف من الفتح -عندما تتوالى الحركات المتشابهة، أو المختلفة إذ لو كانت الفتحة -أخف -لأثرتها القراءة ،وخصوصا أنها الحركة الخفيفة المستحبة -التي لا تدل على إعراب ،كما يرى ذلك المؤلف .

رأيه في أصل البناء:

يرى المؤلف -أن الأصل في البناء- هو الفتح وبذلك يخالف النحاة القائلين بأن السكون-هو الأصل في البناء ،ويتهم النحاة بأنهم بنوا ما ذهبوا إليه على نظرة فلسفية، ولم يعتمدوا على الإحصاء والاستقراء ،وقد بنى هو نظريته على استقراء حروف

^{١٨٣} - إتخاف فضلاء البشر :١٣٦.

المعاني، فقال: " وقد وجدنا عدد حروف المعاني -سبعين حرفاً، الساكن منها اثنان وعشرون، والمتحرك ثمانية وأربعون، أما المتحرك فالمفتوح منه اثنان وأربعون، والمكسورة خمسة، والمضموم واحد فالساكن في البناء -أقل من المتحرك، بل هو أقل من المتحرك بالفتح وحده"^{١٨٤} فاستنتج من هذا الاستقراء -أن المبنى على الفتح أكثر من غيره، ومن ثم كان البناء على الفتح هو الأصل، ولكن إذا عرفنا وجهة نظر المؤلف فيما عده مبنيًا على الفتح -نجد في الحقيقة مبنيًا على السكون، فقسمها إلى أحادي، وثنائي وثلاثي، ورباعي، وخماسي، فكان يعد الحرف المنتهي بألف مفتوح ما قبلها، أو بياء مكسور ما قبلها -من قبيل المبنى على الفتح، وعلى الكسر، وبناء على هذا، فإنه عد الحروف: (لا)، (ما)، (وا)، (يا)، (ها) -من الحروف الأحادية المبنية على الفتح، وهي في الحقيقة -مبنية على السكون، لأنها تنتهي بساكن، وعليه تكون من الحروف الثنائية، كذلك عد الحرفين: (إي) - بكسر الهمزة، (في) -من الحروف الأحادية أيضا المبنية على الكسر، وهي في الحقيقة مبنية على السكون، وهي من الحروف الثنائية أيضا.

كما عد الحروف: (إلى)، (على)، (خلا)، (عدا)، (ألا)، (أما)، (إيا)، (هيا)، (بلى) -من الحروف الثنائية المبنية على الفتح، وهي في

^{١٨٤} -إحياء النحو: ١٠٤.

الحقيقة- من الحروف الثلاثية المبنية على السكون وقد أدرج تحتها الحروف الثنائية المبنية على السكون، وهي ستة عشر حرفاً هي : (إِنْ)، (أَنْ)، (لَنْ)، (عَنْ)، (مَنْ)، (أَمْ)، (لَمْ)، (بَلْ)، (كَيْ)، (أَوْ)، (مِذْ)، (أَلْ)، (هَلْ)، (لَوْ)، (أَيْ)، (قَدْ).

ثم ذكر الحروف الثلاثية، فمنها ثلاثة مبنية على السكون، هي: (نعم)، (أجل)، (إذن)، ومنها حرف واحد مبنى على الكسر، وهو: (جير)، وحرف واحد مبنى على الضم، وهو: (منذ)، ومنها سبعة عشر حرفاً، عدها مبنية على الفتح، وفي الحقيقة ليست كلها مبنية على الفتح، وهي: (إِنْ)، (أَنْ)، (لَيْتَ)، (سَوْفَ)، (ثُمَّ)، (حَاشَ)، (رَبِّ)، (أَلَا)، (هَلَا)، (لَوْلَا)، (لَوْما)، (كَلَا)، (حَتَّى)، (أَمَّا)، (إِما)، (إِلا)، (لَمَّا).^{١٨٥}

فما كان منتهياً بالألف من هذه الحروف- فهو مبنى على السكون، ومن الحروف الرباعية، لا من الثلاثية، وقد بنى هذا التقسيم- على وجهة نظره في أن الألف- امتداد للفتحة، وأن الياء المكسور ما قبلها -امتداد للكسرة، وأن الواو المضموم ما قبلها - امتداد للضمة، وقد ذكرنا من قبل -أن ذلك يؤدي إلى الخلط والالباس، ولذلك استتبط نتائج خاطئة -من مقدمات خاطئة، ولم تستقم هذه النتائج بصورة كاملة مما أوقعه في التناقض بين النظر والتطبيق، فهو قد عد: (حاش)-من الحروف الثلاثية، وهذا

^{١٨٥} - راجع إحياء النحو: هامش ١٠٥- ١٠٦.

يتناقض مع جعله الألف امتداداً للفتحة، فكان ينبغي أن يعده ثنائياً، كما عد الحرف : (لكن) المخفف-رباعياً، وكان ينبغي عليه اتساقاً مع نظريته -أن يعده ثلاثياً، كما عد الحرف: (لكن)-المشدد-خماسياً، وهو على نظريته-رباعى، والذي أوقعه فى هذا التناقض- خطأ المقدمات. كما أن هذه النظرية -أدت به إلى جعل الحروف المبنية على الفتح-أكثر من غيرها، حتى يبطل مذهب النحاة فى أن السكون هو أصل البناء، وإذا استقرأنا هذه الحروف - وجدنا المبنى على السكون منها-هو الأكثر، فإذا كان عدد حروف المعانى سبعين -وجدنا المبنى على السكون منها ستة وأربعين حرفاً، على أن بعض الحروف المبنية على الفتح قد يخفف، فيبنى على السكون، مثل: (إن)، (أن)، (كان)، وبذلك يتبين لنا أن قول النحاة - يؤيده القياس والاستقراء .

أما بالنسبة للأسماء المبنية -فقد صرح المؤلف أنه لا يستطيع إحصاءها، وقرر أن المبنى على السكون منها قليل فقال: "أما الاسم المبنى فليس قريباً إحصاءه، بل لسنّا فى حاجة إلى الإحصاء، وجلى أنه قل أن يبنى على السكون" ^{١٨٦}

والمؤلف يجد صعوبة فى إحصاء الأسماء المبنية مع أنه لو رجع إلى (شرح شذور الذهب) لابن هشام -لوجدّه قد أحصى المبنيات كلها، ومنها الأسماء، وهى: المركب العددي، مثل: (خمسة

^{١٨٦} - إحياء النحو: ١٠٥، ١٠٦ .

عشر)، والمركب الظرفي، مثل (بين بين)، والمركب الحالّي، مثل: (فلان جارى بيت بيت)، والظرف المبهم المضاف إلى جملة، مثل: (يوم)، (حين)، والظرف المبهم المضاف إلى مبنى، مثل (دون)، (وبين)، واسم (لا) النافية للجنس - إذا كان مفردا، مثل (لا رجل)، وهذه الأسماء مبنية على الفتح، والعلم المختوم بكلمة (ويه)، واسم فعل الأمر الذى هو على وزن (فعال)، وما جاء على وزنه فى باب النداء من سب الأنثى، وما جاء على وزنه من الأعلام المؤنثة، نحو: (حذار)، (يا فساق)، (حذام)، ولفظ (أمس) عند الحجازيين، فهذه الأسماء مبنية على الكسر، والظروف المبهمة المنقطعة عن الإضافة لفظا لا معنى، نحو: (قبل)، (بعد)، وما ألحق بها، نحو: (غير)، (عل)، (أى) الموصولة - إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها، فهذه الأربعة تبنى على الضم، وكذلك المنادى المفرد المعرفة غير أنه يبنى على الضم أو نائبه، والمضمرات، وأسماء الإشارة، غير ما وضع للمثنى، وأسماء الموصول، غير ما وضع للمثنى أيضا، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال، وبعض الظروف الملازمة للإضافة مثل: (إذ)، (إذا)، (حيث)، (لدى)، (لدى)، (لدى)، وبعض الظروف الأخرى، نحو: (الآن)، (الأمس).^{١٨٧} فهذه هى الأسماء المبنية فى اللغة، وقد حصرها وصنفها ابن هشام، والمبنى على

^{١٨٧} - راجع المبنيات فى شرح شذور الذهب ٧١ : ١٣٠.

السكون منها- كثير، نجده في الضمائر ، نحو ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، وياء المتكلم في بعض أحوالها ، و(نا) ، كذلك بعض أسماء الإشارة ؛ مثل : (هذا) ، (هذي) ، (هذه) بالإشباع ، و(تا) ، و(تى) ، وبعض أسماء الموصول ، مثل (الذى) ، (التي) ، (مَنْ) ، (ما) ، (ذا) ، (أل) ، (ذو) - في لغة طيئ ، وبعض أسماء الشرط ، مثل (مَنْ) ، (ما) ، (مهما) ، (أنى) ، وبعض أسماء الاستفهام ، مثل (مَنْ) ، (ما) ، (كم) ، وبعض أسماء الأفعال مثل : (صه) ، (مه) ، (أوه) ، (وى) ، وبعض الظروف ، مثل : (إذا) ، (إذا) ، (لدى) ، (مع) - في بعض اللغات ، فالمبنى من الأسماء إذا على السكون كثير ، وليس نادرا أو قليلا كما قال المؤلف ، ثم استنتج من بناء الفعل الماضي على الفتح ، وبناء المضارع على الفتح عند اتصاله بإحدى نوني التوكيد وبناء الأمر وحده على السكون - أن الغالب في الأفعال بناؤها على الفتح^{١٨٨} ، ولم يشر إلى بناء الماضي على السكون - عند اتصاله بضمير رفع متحرك ، أو بنائه على الضم عند اتصاله بواو الجماعة ، كذلك لم يشر إلى بناء المضارع على السكون - عند اتصاله بنون النسوة ، وذلك حتى يحقق فكرته في أن البناء على الفتح - هو الأصل ، كذلك لم يشر إلى باقي أحوال بناء الأمر ، فقد بينى على ما ينوب على السكون ، وهو حذف حرف العلة ،

وحذف النون. وما نريد أن نقرره فى هذه المسألة -أننا لا نجزم بما ذهب إليه النحاة من أن البناء على السكون -هو الأصل ، إذ إن ذلك مبنى على القياس ، ولا نجزم أيضا بما ذهب إليه المؤلف من أن البناء على الفتح -هو الأصل ، فذلك مبنى عنده على ما قام به من استقراء -وقد بينا ما فيه من خطأ، ومبنى أيضا على أن الفتحة عنده -هى الحركة المستحبة عند العرب، وهى أخف من السكون ، والحق -أن الحكم فى هذا -هو الاستعمال اللغوى ، والمسموع عن العرب ، فقد رأينا أن كلا من الحروف والأسماء - قد تبنى على السكون ، أو الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، كما رأينا أن الأفعال قد تبنى على السكون ، أو على الفتح ، أو على الضم ، أما الجدول حول أصالة علامة من هذه العلامات ، وفرعية الآخر - فلن يفيد الواقع اللغوى فى شىء .

رأيه فى العلامات الفرعية:

لقد أنكر المؤلف ما نراه فى كتب النحو من تقسيم النحاة لعلامات الإعراب - إلى أصلية وفرعية ، لأنه يرى أن لا وجه لهذا التفصيل والإطالة بتقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وأخرى فرعية ^{١٨٩} ، ومن ثم يذهب إلى أن الأسماء الخمسة ليست معربة بالحروف ، أى : بالواو رفعا ، وبالألف نصبا ، وبالياء

^{١٨٩} - إحياء النحو : ١٠٨ .

جرا ، ولكنها معربة بالحركات المشبعة، يقول : " وإنما هي كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات ، فالضمة للإسناد ، والكسرة للإضافة ، والفتحة في غير هذين ، وإنما مدت كل حركة ، فنشأ عنها لينها .^{١٩٠}

ويعل ذلك بأن من كلمات هذا الباب ما وضع على حرف واحد ، وهو (ذو) ، (فو) ، ومنها ما وضع على حرفين ، أولهما حرف حلق ، وحروف الحلق - ضعيفة في النطق ، فمدت العرب حركات الإعراب في هذه الكلمات لتعطى الكلمة حظا من البيان في النطق ، إذ ليس في العربية اسم معرب بنى على حرف ، أو حرفين ، أحدهما حلقى - إلا وهذا حكمه ، ويستدل على ذلك بأن هذه الكلمات - إذا نونت ، أو اقترنت بـ (أل) - فإنها تعرب بالحركات من غير لين بعدها ، مثل (أب) ، (أخ) ، (الأب) ، (الأخ) ، وذلك لأن الكلمات قد طالت في النطق شيئا بالتثوين و (أل) ، فأغنى ذلك عن مد الحركة الأخيرة ، ولذلك حينما حذف التثوين ، و (أل) - من هذه الكلمات ، ولم تضاف عادت الألف ، فقالوا (لا أبا لك) ، وهنا يرفض تخريج النحاة لهذا المثال ، ويرى أنه جار على قاعدته المطردة ، وهي أن هذه الكلمات - إذا أفردت غير منونة - أطلقت حركاتها في آخرها ، إطنابا فيها وتحقيقا

^{١٩٠} - إحياء النحو : ١٠٩ .

لنطقها^{١٩١}، وقد عزا المؤلف ما ذهب إليه -إلى أبي عثمان المازنى، فقد ذهب إلى أن الباء فى (أبوه)، أو (أباه)، أو (أبيه) - هو حرف الإعراب، وإنما الواو، والألف، والياء -نشأت عن إشباع الحركات^{١٩٢}

وهناك آراء كثيرة فى إعراب هذه الأسماء حفلت بها كتب النحو، وقد اختار المؤلف من بين هذه الآراء -رأى المازنى -إلا أنه لم يعترف بحالة النصب على أنها علامة إعرابية اتساقا مع مذهبه فى معانى علامات الإعراب .

وقد أبطل ابن الأنبارى ما ذهب إليه أبو عثمان المازنى من أن الأسماء الستة معربة بالحركات المشبعة، فقال: " وهذا القول ظاهر الفساد، لأن إشباع الحركات -إنما يكون فى ضرورة الشعر، وأما فى حال اختيار الكلام -فلا يجوز ذلك بالإجماع "^{١٩٣}.

وأما جمع المذكر السالم -فيرى المؤلف مثل ما رأى فى الأسماء الستة، فإن الضمة فيه علم الرفع، والواو إشباع، والكسرة علم الجر، والياء إشباع، وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة، واكتفى بصورتين فى هذا الجمع^{١٩٤}.

^{١٩١} - إحياء النحو : ١٠٩ - ١١٠ .

^{١٩٢} - الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى : ١٧/١ .

^{١٩٣} - الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٣١/١ .

^{١٩٤} - إحياء النحو : ١١١ .

وبهذا يحاول المؤلف أن يطرد قاعدته - التي تقتضى عدم دلالة الفتحة على معنى، فيذهب إلى إلغائها فى جمع المذكر السالم، فهو عنده مرفوع بالضمّة المشبعة، ومجرور بالكسرة المشبعة، ولما رآه فى حالة النصب مصطدما بقاعدته، ورأيه فى العلامات الفرعية، حيث يكون بالكسرة المشبعة أيضا، كما هو فى حالة الجر - خرج من هذا التناقض بإلغاء حالة النصب، ولم يذكر علة لذلك مع أنه دأب على التماس العلل لكل ظاهرة نحوية، وإذا كانت الفتحة - هى الحركة المستحبة عند العرب يلجئون إليها عند ما لا يريدون التحدث عن الكلمة - فلماذا لم يلجئوا إليها فى جمع المذكر السالم، وتركوه على حاله مكسورا كسرة مشبعة مع أنه ليس مضافا إليه؟ وتماديا فى إنكار العلامات الفرعية للإعراب يستدل المؤلف على إهمال الفتحة فى جمع المذكر السالم، بإهمالها فى جمع المؤنث السالم / حيث يرفع بالضمّة، ويجر بالكسرة، وأهملوا الفتحة، لأنها ليست بإعراب^{١٩٥}.

وفى هذا هروب من التناقض أيضا، لأنه لو اعترف بأن الكسرة علامة النصب فى جمع المؤنث السالم - وهى حركة غير مشبعة لأدى ذلك إلى هدم نظريته فى أن الفتحة ليست بعلامة إعراب يلجئون إليها عندما لا يسند إلى الكلمة، ولا يضاف إليها، وها هو أمام كلمة منصوبة، ولكنها ليست مفتوحة، بل هى مكسورة،

^{١٩٥} - إحياء النحو: ١١١

وليس الكسرة -إلا علم الإضافة، فلم يجد ما يتمشى مع قواعده -
إلا القول بإهمال حالة النصب، وهو قول خال من الأدلة القياسية
واللغوية .

وأما المثني فلم يتعرض له المؤلف، وهو من الأسماء التي
تعرب بالعلامات الفرعية، وبما أن المؤلف قد أنكر هذه العلامات
فكنا نتظره يبدي رأيه في إعراب المثني، ولكن يبدو أنه لم يجد
فيه رأيا يتسق مع مذهبه في أن الحروف في الأسماء الستة ،
وفي جمع المذكر السالم ما هي إلا إشباع لحركات الإعراب،
ولما وجد المثني مرفوعا بالألف، والألف عنده امتداد للفتحة ،
وكان القياس أن يرفع بالضمة، ومنصوبا ومجرورا بالياء
المفتوح ما قبلها، وكان القياس أن تشعب الفتحة في حالة النصب ،
أو يكسر ما قبل الياء في حالة الجر، ولم يرد في اللغة مثني كما
يريده هو -أعرض عن الخوض فيه، يقول الأستاذ محمد عرفة
معقبا على مذهب النحاة في إعراب الأسماء الستة بالحروف ،
وإنكار ما ذهب إليه أبو عثمان المازني في إعرابها بالحركات
المشعبة : " إنه وقف في طريقهم -المثني ، فرأوه في حالة الرفع
بالألف، أو بالفتحة الممطولة، وهذه بعيدة عن الضمة التي كانت
من حقه ورأوه في حالة النصب بالياء، وهي بعيدة عن الفتحة
الممطولة، ورأوه في حالة الجر بالياء المفتوح ما قبلها، وهي
بعيدة عن الكسر أو الكسرة الممطولة ، فليست تصلح لأن تكون

حركات مطولة، فتخرم القاعدة القائلة إن الإعراب كله بالحركات مطولة، أو غير مطولة، فلما رأوا ذلك ترجح عندهم أن يكون إعرابها بالحروف.^{١٩٦} ولما عجز المؤلف عن إخضاع المثني لقواعده، لما بينا من خلو المثني من الضمة المشبعة، والكسرة المشبعة -عده شاذاً في العربية، ووصفه بأنه غريب، كغرابية العدد، إذ يذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر، ويقول: "ومن توسع في درس المثني، ورأى وضع العرب له مرة موضع المفرد، وأخرى موضع الجمع تجلّى له حقيقة ما نقول، فليس يقدح شذوذ المثني في أمر تقرر في سائر العربية، واستقام في كل أبوابها". إذا ماذا نعرب المثني، وهل نحذف باباً من أبواب النحو، ونعده شاذاً غريباً، لأنه لا يوافق آراء المؤلف الداعية إلى إنكار العلامات الفرعية، وكيف يسوغ للمحلل النحوي أن يقول: هذا مثني لا إعراب له، ولا علامة إعرابية له، وإذا كنا بصدد إحياء النحو وتخليصه من جدل القدماء فهل هذا يجعلنا نحذف المثني، ولا يستغنى عنه تعبير عربي، وإذا كنا نرى المثني أحياناً يعبر به عن المفرد أو الجمع فما علاقة هذا بعلامته الإعرابية، وهل كل لفظ يخرج عن استعماله الحقيقي، لأغراض بلاغية -نعده شاذاً غريباً، ونحن نعلم أن اللغة حافلة بالتعبير المجازي، على أن جمع المذكر السالم، وجمع التكسير -

^{١٩٦} - النحو والنحاة: ١٨٩.

قد يعبر بهما عن المفرد أو المثنى ، ومع ذلك لا يعدان غريبين أو شاذين !

وأما الاسم الممنوع من الصرف فإن المؤلف يرى أن فتحته في حالة الجر ليست نائبة عن الكسرة ، بل جئ بها خوف التباس الاسم غير المضاف بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة ، ويستدل على هذا بأن الاسم الممنوع من الصرف - إذا اقترن بـ (أل) ، أو أضيف ، أو نون لسبب ما جر بالكسرة ، لعدم اللبس حينئذ ، وينتهي المؤلف بأنه يؤيد بعض النحاة القائلين ببناء الممنوع من الصرف على الفتح في حالة الجر ^{١٩٧} . وهنا نجد المؤلف يذهب إلى بناء الممنوع من الصرف على الفتح في حالة الجر ، ونحن لم نعهد هذا في العربية ، إذ نعرف أن المبنى يلزم حالة واحدة ، حيثما وقع في الجملة ، ولم نعرف اسما يبنى في حالة ، ويعرب في حالة ، ونحن نرى الاسم الممنوع من الصرف مرفوعا بالضمة ، ومنصوبا بالفتحة ، فكيف يبنى على الفتح بعد ذلك في حالة الجر ، ولم يختلف النحاة في بناء الاسم الممنوع من الصرف مطلقا ، بل ذهب بعضهم إلى جواز بناء المركب تركيبا مزجيا ليس مختوما بكلمة (ويه) ، نحو (بعلبك) ، (حضر موت) - على الفتح ، ومن أجاز بناءه على فتح الجزأين - بناءه حيثما كان في الجملة ، قال أبو حيان : " وفي بناء المركب المزجي - خلاف فليس

^{١٩٧} - إنباء النحو : ١١٣ .

يطرد عند عامة البصريين والكوفيين والصحيح جوازه، فيصير فيه ثلاثة مذاهب للعرب: منعه الصرف، وإعرابه إعراب المتضايفين، وبناءوه^{١٩٨}

كما اختلفوا أيضا في (سحر) - المراد به سحر يوم بعينه، فذهب الجمهور إلى إعرابه، مع عدم تنوينه، وذهب صدر الأفاضل إلى بنائه على الفتح^{١٩٩}.

واختلاف النحاة هذا - لا ينطبق على كل ممنوع من الصرف، بل أجمعوا على رفعه بالضم، ونصبه بالفتحة، وجره بالفتحة النائية عن الكسرة، ويوضح السيرافي العلة في منع بعض الأسماء من الصرف، وجرها بالفتحة، فيقول: "القسم الثالث - يعني من الأسماء المعربة - وهو الذي قصدنا له دخلت عليه من حوادث الأشياء ما أحله محل الفعل المضارع في منع الجر والتنوين، ولم يمنعه الإعراب ألبتة^{٢٠٠}".

وليس قصد التعريف هو المانع وحده من صرف بعض الأسماء، كما ذهب إلى ذلك المؤلف، حيث ربط بين التعريف وعدم الصرف وبين التكرير والصرف^{٢٠١} وليس هذا مطردا في

^{١٩٨} - ارتشاف الصرب: ١/ ٤٣٣.

^{١٩٩} - المرجع السابق: ١/ ٤٣٥.

^{٢٠٠} - شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٣٤.

^{٢٠١} - راجع أحياء النحو: ٦٣.

كل ممنوع من الصرف، إذ قد يكون المصروف معرفة، نحو :
 (زيد)، (محمد)، وقد يكون الممنوع من الصرف نكرة، نحو :
 (مساجد)، (ذكرى)، (شعراء)، (ظمان)، (أحمر)، فالتعريف وحده،
 أو الوصفية وحدها، أو التأنيث وحده -لا يمنع الاسم من الصرف،
 قال السيرافي : "القسم الثاني - أى : من الأسماء المعربة - أن
 يدخل عليه ما لا يغيره عن تمكنه، كقولك (زيد قائم)، و(مررت
 برجل قائم)، و(هذه امرأة)، ف (زيد) - لم يتقل بما دخل عليه من
 التعريف فقط، وبقي على تمكنه ، و(قائم) - لم يتقل بأن كان نعنا
 فقط ، والنعت فرع، و(المرأة) - لم تتقل بأن كانت مؤنثة فقط " ٢٠٢
 وليست علة جره بالفتحة خوف التباسه بالمضاف إلى ياء المتكلم
 المحذوفة ، كما ذهب إلى ذلك ابن الأنباري ومال إليه السهيلي،
 واستحسنه ابن القاسم ، أو خوف توهم بنائه على الكسر، لأن
 الكسرة لا تكون إعرابا إلا إن كان فى الاسم تنوين ، أو ما يعاقبه
 من الألف واللام، أو الإضافة ، ومذهب هؤلاء - لا يصح - إلا على
 مذهب الكسائي والفراء، حيث يجوز عندهما حذف ياء المتكلم فى
 غير النداء ٢٠٣، أما عند سيبويه - فلا يجوز حذف ياء المتكلم إلا
 فى باب النداء ٢٠٤، ومن ثم نرجح أن علة جره بالفتحة - شبهه

٢٠٢ - شرح كتاب سيبويه ٣٣ / ٢

٢٠٣ - التنزيل والتكميل لأبى حيان : ١٤٦/١ - ١٤٧

٢٠٤ - الكتاب ٢ / ٢٠٩

بالفعل أيضا، فشبهه بالفعل اقتضى له ما منعه الفعل - وهو الكسر والتتوين، فلما منع الكسرة جر بالفتحة^{٢٠٥}، وقد اتبع المؤلف ما ذهب إليه ابن الأنباري، وغيره - من جر الممنوع من الصرف بالفتحة، دون الكسرة، لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة، وادعى هذا المذهب لنفسه، ولم ينسبه إلى أصحابه، بل زعم أن الفتحة فيه - علامة بناء.

تعقيب :

عرضنا في هذا الفصل آراء المؤلف حول العلامة الإعرابية، وما يتعلق بها، فعرضنا رأى المؤلف في تعريف النحو عند النحاة، وبيننا أنهم لم يقصروا النحو على ضبط أواخر الكلم، بل تجاوزوا ذلك إلى كل ما يتعلق بالتركيب من تقديم وتأخير، وذكر وحذف، وإثبات ونفى، وتأکید - إلى غير ذلك مما لا علاقة له بضبط أواخر الكلم. كما عرضنا لرأى المؤلف في العامل النحوى، وما يؤدي إليه من تقدير وحذف، وبيننا أن العامل - لا يمكن إنكاره من الناحية العملية - إذا فهمناه الفهم الصحيح القائم على فهم العلاقات النحوية بين الكلمات في إطار التركيب.

كما بينا رأى المؤلف في معانى علامات الإعراب، ومن دلالة الضمة على المسند إليه، ودلالة الكسرة على الإضافة، وعدم دلالة الفتحة على شيء - إلا الخفة، وقد بينا أن النحاة القدماء لم يهملوا

^{٢٠٥} - التذييل والتكميل لأبى حيان : ١٤٦/١

معانى هذه العلامات ،بل جعلوا الضمة علما على الفاعلية ،أو على العمدية،كالفاعل ،والمبتدأ،والخبر ،وجعلوا الفتحة علما على الفضلية،وما يشبهها ،وجعلوا الكسرة علما على الإضافة ،وقد بينا أن التعبير بمصطلح الرفع ،والنصب والجر -هو المناسب حتى يشمل العلامات الأصلية والفرعية وقد ذكرنا ما استثناه المؤلف من نظريته فى جعل الضمة علما على المسند إليه ،وهو المنادى المفرد المعرفة المبنى على الضم،وهو غير مسند إليه ، وقد فسر المؤلف ذلك بالخوف من التباس المنادى المفرد المعرفة بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة بعد انقلابها ألفا ، ولولا هذا اللبس لظل المنادى المفرد المعرفة منصوبا على أصله.

كما استثنى من هذه القاعدة -اسم (إن) ،إذ هو منصوب ،وهو مسند إليه ،فخالف أصله من الرفع ، ولذلك حاول المؤلف أن يتفادى هذا التناقض ، فذهب إلى رفع اسم (إن) ، واستشهد بما لا ينهض دليلا على مذهبه،لمخالفة الواقع اللغوى ،وقد بينا فساد هذا، وتهافته.

كما عرضنا لرأى المؤلف فى توحيد دراسة الفاعل ،ونائبه ، والمبتدأ - تحت باب المسند إليه،وبينا محاولته إيجاد أوجه شبه بينها، وقد بينا أن أوجه الشبه بين هذه الأبواب الثلاثة - لا تكفى

لتوحيد دراستها ،إذ ينفرد كل باب منها بكثير من القضايا
والمسائل -التي تجعله بابا مستقلا .

كما عرضنا لرأى المؤلف فى العلامات الفرعية للإعراب ،حيث
أنكرها، وعدّها إشباعا للضمة أو الكسرة ،وقد اصطدم بما يناقض
نظريته،فلجأ إلى آراء متكلفة لا سبيل إلى قبولها،لمخالفتها الواقع
اللغوى ،وقد أدى به اضطرابه وتخطئه-إلى عد المثنى غريبا
شاذا فى العربية،وقد بينا وجه هذه الغرابة فى نظره ،ورددنا عليه
بما لا سبيل إلى إنكار العلامات الفرعية .